جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

دور المراجعة الداخلية في الحد من تقليل ممارسات إدارة الأرباح

The role of internal audit in reducing reduce earnings management practices

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثات:

1. سهى أحمد علي عالم .
2. تنزيل علي محمد إبراهيم .
3. إسراء إبراهيم محمد الحسن .
4. ريان عبد الحليم منصور محمد .
5. إسلام عبد القادر عوض الكريم صديق .

إشراف :

د. بابكر الصديق

1437هـ - 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال تعالى :

{وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨ }

صدق الله العظيم

سورة البقرة الأية (48).

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

وإلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشئ

أقول لهم

أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي .

الشكر والعرفان

عملاً بقول المصطفى صلى الله علية وسلم (من لايشكر الناس لايشكر الله فلك الحمد ولك الشكر أولاً وأخيراً يالله) .

ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا ، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي د. بابكر الصديق الأستاذ العريق بكلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه .

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية ، و الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا ، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث .

مستخلص البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية ، وعدم التوصل إلى نموذج أو إسلوب متفق عليه يساعد الهيئات المشرفة على أسواق المال والمراجعة الداخلية في الكشف عن تلك الممارسات من قبل إدارة الشركات وإحكام الرقابة عليها لتجنب القيام بتلك المخالفات.

هدف البحث إلى التتعرف على أساليب إدارة الأرباح ، بيان أثر التغير في السياسات المحاسبية على ممارسات إدارة الأرباح ، توضيح دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

تكمن أهمية البحث في أن البحث يمثل إمتداد للدراسات المحاسبية في مجال المراجعة الداخلية والممارسات الإحتيالية للمحاسبة ، المساعدة في تبني تطبيق المراجعة الداخلية بكفاءة .

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح .

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات .

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح .

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا. توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح. تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات.

أوصى البحث بالأتي ، على مدير الإدارة مناقشة تقرير المراجع قبل رفعه للإدارة العليا. على الإدارة تعين مراجعين داخلين ذات خبرة وكفاءة عالية. عمل مراجعة داخلية بالمؤسسة لضبط سير العمل والرقابة بفعالية.على المراجع الداخلي رفع التقارير ومتابعة تنفيذها. يجب على المراجعين الداخلين العمل في ظل الخطط والبرامج والمعايير المتعارف عليها. عمل مراجعة داخلية قوية وإعطائها بعض السلطات لضبط سير العمل.

Abstract

The research problem in exacerbating the negative excitement on earnings management process and the multiplicity of accounting methods and practices used in that process, and the failure to reach a model or an agreed manner helps supervising the capital market bodies and internal audit in the detection of such practices by the corporate governance and tighten oversight to avoid do those irregularities.

The research aims to Altaataraf on earnings management techniques, the statement of the effect of change in accounting policies on earnings management practices, clarify the role of internal audit in the reduction of earnings management practices.

The importance of research in that research is an extension of the accounting studies in the field of internal audit and fraudulent accounting practices, to assist in the adoption of internal audit efficiently applied.

Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: the existence of internal auditors have the experience and knowledge of accounting reduces earnings management practices.

The second hypothesis: the existence of internal audit institutions to increase the efficiency of work performance of institutions.

The third hypothesis: There are significant differences between internal audit and management profit relationship.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results of which, it is advisable to discuss the internal auditor's report by the Director before submitting it to top management. Sufficient experience and knowledge to provide internal auditors reduces earnings management practices. Is the internal audit function in the workflow institutions tuning.

I recommended the following research, the Director of Administration to discuss Auditor's report before submitting it to top management. Management auditors entrants appoint an experienced and high efficiency. An internal review of the organization to adjust the workflow and control Bfalah.aly internal auditor reporting and follow-up implementation. Reviewers entrants must operate under the plans and programs and the generally accepted standards. Action strong internal audit and give it some authorities to adjust the workflow.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ك
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	5
الفصل الأول : المراجعة الداخلية	
المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية	13
المبحث الثاني : أهمية المراجعة الداخلية في المصارف	23
الفصل الثاني : إدارة الأرباح	
المبحث الأول : مراحل تطور ومفهوم إدارة الأرباح	32
المبحث الثاني : طرق ودوافع إدارة الارباح	37
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	50
المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	58
المبحث الثالث : إختبار الفرضيات	89
الخاتمة	

أولاً : النتائج	106
ثانياً : التوصيات	107
قائمة المصادر والمراجع	109
الملاحق	118

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	59
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	60
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	61
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	63
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	64
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	65
(7/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	69
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	70
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	71
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	73
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	74
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	75
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	76
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	77
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	78
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	79
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	80
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	81
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	82
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	83
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	85
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	86
(1/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	87

(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	89
(3/3/3)	توزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	91
(4/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	93
(5/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	94
(6/3/3)	توزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	96
(7/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	98
(8/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	99
(9/3/3)	توزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	101
(10/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	59
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	61
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	62
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	63
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	65
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	66
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	71
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	72
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	73
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	74
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	75
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	77
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	78
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	79
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	80
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	82
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	83
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	48
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	85
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	86
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	88
(1/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	93
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	98

(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	103
(4/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	104

المقدمة

تشمل:

أولاً : الإطار المنـهجي .

ثانياً : الدراسات السابقة .

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

تعتبر المراجعة الداخلية الإدارة في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المشروع ، ففي أي مشروع منظم تنظيماً مئيداً لابد من أن تتوافر لديه طرق ووسائل بغرض التأكد من أداء العمل التنفيذي الصحيح ، أي التأكد من الرقابة الداخلية بفاعليتها وتطبيقها . ظهرت المراجعة الداخلية بعد المراجعة الخارجية بوقت ظويل ، وكان العامل الرئيسي من ظهورها هو كبر حجم المشروعات ، وإنتشار المشروع في أماكن متباعدة ، ونظراً لإعتراف الأدارة بأهمية الرقابة الداخلية فإن المراجعة الداخلية اصبحت الأداة نحو تحقيق الرقابة الفعالة ، تقوم إدارة الشركات المساهمة بممارسات إدارة الأرباح لتحقيق العديد من الأغراض وتستخدم في سبيل الوصول إلى ذلك العديد من الممارسات والأدوات المحاسبية ويعتمد في الوصول إلى ذلك إلى نظام محاسبي يساعد في الكشف عن تلك الممارسات على فهم عملية إدارة الأرباح ومتابعة الإدارة للتلاعب في رقم صافي الربح ، ويقوم هذا البحث على دراسة الممارسات المحاسبية التي تستخدمها الشركات المساهمة في إدارة الأرباح وعلاقتها بالبواعث التي تدفعها لإجراء تلك الممارسات وبيان مزايا وعيبها وأوجه القصور فيها ويساعد في الكشف عن ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح ويمكن الهيئات المشرفة على أسواق المال ومراقل الحسابات في إقحام الرقابة على إدارة الشركات فيما يتعلق بتلك الممارسات .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية ، وعدم التوصل إلى نموذج أو إسلوب متفق عليه يساعد الهيئات المشرفة على أسواق المال والمراجعة الداخلية في الكشف عن تلك الممارسات من قبل إدارة الشركات وإحكام الرقابة عليها لتجنب القيام بتلك المخالفات .

وتتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

1. ماهي الأساليب المتبعة من قبل إدارة الشركات في إدارة الأرباح ؟
2. هل التغير في السياسات المحاسبية من قبل الإدارة يؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح ؟
3. هل يؤثر الدور الفعال للمراجعة الداخلية في تقليل الممارسات ؟

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية :

1. التتعرف على أساليب إدارة الأرباح .
2. بيان أثر التغير في السياسات المحاسبية على ممارسات إدارة الأرباح .
3. توضيح دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الأتي :

أولاً : الأهمية العلمية

إن البحث يمثل إمتداد للدراسات المحاسبية في مجال المراجعة الداخلية والممارسات الإحتيالية للمحاسبة .

ثانياً : الأهمية العملية

المساعدة في تبني تطبيق المراجعة الداخلية بكفاءة .

فرضيات البحث

يسعى البحث لإختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح .

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات .

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح .

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

أدوات جمع البيانات

يتم جمع البيانات من المصادر التالية :

المصادر الثانوية : عن طريق الكتب والمراجع والدراسات السابقة والإنترنت .

المصادر الأولية : عن طريق إستمارة الإستبانة .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الأتي :

الحدود المكانية : بنك المزارع التجاري ، بنك فيصل الإسلامي السوداني .

الحدود الزمانية : 2015 – 2016 .

هيكل البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان، المراجعة الداخلية ، ويعرض من خلال: المبحث الأول ، مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية ، المبحث الثاني ، أهمية المراجعة الداخلية في المصارف ، الفصل الثاني بعنوان، إدارة الأرباح ويعرض من خلال، المبحث الأول ، مراحل تطور ومفهوم إدارة الأرباح ، المبحث الثاني ، مكونات نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها ، الفصل الثالث بعنوان، الدراسة الميدانية ويعرض من خلال، المبحث الأول ، نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني ، إجراء الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث ، اختبار صحة الفرضيات، الخاتمة وتشمل ، النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة : عمار أحمد البدري ، 2001م [1]

تناولت مشكلة الدراسة إختلاسات وتلاعب بالأموال العامة خاصة في المصارف ، وتنويع طرق التلاعب وسوء إستقلال الأموال ، وذلك لعدم إستخدام الأساليب العلمية في الرقابة على الأموال في المصارف ، وتقليل من دور الرقابة الداخلية في متابعة وحصر المشاكل في المصارف ، ظهرت أهمية الدراسة في دور الرقابة الداخلية كأحد الأسباب الي تقلل من عمليات غسيل الأموال ، وتحافظ على الأموال العامة في المؤسسات المصرفية ، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب وسوء استقلال الأموال ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الرقابة على المال العام قليلة جداً بمقارنة الرقابة على الأموال الخاصة ، عدم وجود التكامل بين الرقابة الداخلية في المصارف والرقابة خارج المصارف ، أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم الرقابة المحاسبية وخاصة نظام الرقابة الداخلية التقليدية والإلكترونية الحديثة ، إنشاء وحدات متخصصة للرقابة الداخلية بقدر الأماكن عن الأختلاسات وسوء التلاعب .

يتضح بأن هذه الدراسة إهتمت بدور الرقابة الداخلية كأحد الأسباب الي تقلل من عمليات غسيل الأموال بينما يهتم بحثنا بالمساعدة في تبني تطبيق المراجعة الداخلية بكفاءة

2. دراسة : صلاح عبد الله حسن ، 2005م [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في إزدياد أعباء الإدارة ومتطلبات قيادة المشروعات الجديدة وضرورة قيام نظام محاسبي سليم وتقيم مستمر للسياسات والنظم والإجرءات الموضوعة وأهمية الرقابة الداخلة كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء وحوجة إعتماد المراجع الخارجي في المقام الأول على نظام الرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى عرض وقياس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه وتقييمه ودرجة الإعتماد عليه ووضع الأسس التي من خلالها يتم تصميم أنظمة محكمة للرقابة الداخلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، من الأولويات الأساسية لدى المراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة تقيم نظام الرقابة الداخلية والذي يتم تقيمه وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة ، ويم من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على قرارات الإدارة ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير وإستخدام التقنية

([1]) عمار أحمد البدوي ، **دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة** ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2001م) .

([2]) صلاح عبد الله حسن ، **تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2005م) .

الحديثة والموازنات التحليلية والإلتزامات بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية والذي يتم تقيمه وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة ، ويتم من خلال التقارير المالية والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على تأثيرات الإدارة ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير وإستخدام التقنية الحديثة والموازنات التحليلية والإلتزام بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية وضبط العمل ، يعتمد التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية على مدى كفاءة التطبيق العملي للنظام بالمنشاة ، وأن يتناسب حجم عينة الأختبارات التي يجريها المراجع مع ذلك التقييم .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في إزدياد أعباء الإدارة ومتطلبات قيادة المشروعات الجديدة وضرورة قيام نظام محاسبي سليم وتقيم مستمر للسياسات والنظم بينما تمثلت مشكلة بحثنا في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية.

3. دراسة : عمر مبشر مصطفى ، 2006م [1]

تناولت مشكلة الدراسة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الرقابة على المصارف ، ومدى إمكانية الإعتماد على التحليل المالي بشكل أساسي للرقابة على المصارف ، ومدى تنفيذ سياسات الينك المركزي لمراقبة المؤسسات المصرفية لحمايتها من المخاطر مثل غسيل الأموال ، إهتمت الدراسة لتعرض المصارف في السودان لنوع من التذبذب ، وإنهيار وتصفية بعضها ، هدفت الدراسة إلى إمكانية وضع التحليل المالي بطريقه المختلفة كأساس لمراقبة المؤسسات المصرفية ، التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم الرقابة الداخلية ، وضع الحلول المناسبة لنظم الرقابة الداخلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، قلة الخبرة للكوادر العاملية في المصارف ، تأثر المصارف ذات الربحية العالية بقلة السيولة مما يهدد إستمراريتها ، تركيز المصارف على خدماتها على المرابحات ، أوصت الدراسة بضرورة توزيع فروع المصارف على الولايات بحسب حجم الموارد الإقتصادية المتوفرة في الولاية ، دراسة تكاليف الخدمات المصرفية حتى لاتزيد التكاليف على العائد من الخدمة المتوفعة مما يسبب خسائر للمصارف .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الرقابة على المصارف ، ومدى إمكانية الإعتماد على التحليل المالي بشكل أساسي للرقابة على المصارف بيما تمثلت مشكلة بحثنا في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية.

([1]) عمر مبشر مصطفى ، **إستخدام التحليل المالي في المراجعة على المصارف بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م) .

4. دراسة : ناهض محمد نمر ، 2006م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في توقف بعض المصارف الإسلامية عن العمل في السودان لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في عملها ، عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية فيها للتطور المريع في تكنولوجيا المعلومات ، مثل تصفية بنك نيماسية عام 1999م وتصفية بنك الصفا عام 2000م وتم خصخصت البنك العقاري السوداني وتحويل ملكيته من الحكومة لمستثمر عربي ليصبح إسمه البنك العقاري التجاري ، كما تم تصفية بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في فلسطين وبيع كافة أصوله للبنك الإسلامي الفلسطيني ، تناولت الدراسة أهمية الإلتزام بالسياسات والأنشطة والقوانين المالية التي تحكم عمل الرقابة الداخلية ، إبراز الخطوات والأساليب التي تساعد على رفع كفاءة وأداء المصارف الإسلامية ، إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يسعون دائماً للحصول على بيانات ومعلومات محاسبية موثوق بها لمتابعة استثماراتهم بالمصارف الإسلامية ، ولايمكن الإعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة نظام الرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى إبراز المقومات الرئيسية الفعالة لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يساعد الإهتمام بالتدريب المستمر في التطوير وإستخدام التقنيات الحديثة والإلتزام بالسياسات الإدارية على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وعلى ضبط العمل ، كما يقلل من فرص التلاعب وتساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة للمصارف ، يعتمد حجم الإختبارات التي يجريها المراجع الخاري في المصارف الإسلامية على وجود وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، فكلما كان هناك نظام للرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة كلما كان حجم عينة الإختبارات قليلة والعكس صحيح ، يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، أوصت الدراسة بضرورة إستخدام الدورات المحاسبية ، الفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات بدقة بغرض توثيق معاملات المصارف الإسلامية والتأكج من سلامتها وإكتمال تسجيلها والإهتمام بالتدريب المستمر والتطوير .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى إبراز المقومات الرئيسية الفعالة لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها ، بينما يهدف بحثنا إلى بيان أثر التغير في السياسات المحاسبية على ممارسات إدارة الأرباح.

([1]) ناهض محمد نمر ، **إطار مقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية** ، (الخرطرم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2006م) .

5. دراسة : ساتي عثمان ساتي ، 2007م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية والكيفية التي يتم بها الحصول على كافة الأدلة والبراهين التي تمكن من إجراء الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية لتقدير إمكانية الإعتماد عليها عند إبداء المراجع لرأيه الفني عن الفحص مدى صدق وعدالة التقارير المالية المنشورة ، تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الشركات حيث إتسعت هذه الشركات وأصبح إجراء المراجعة تفصيلية أمراً مستحيلاً لذلك فإن الرقابة الداخلية من الأهمية بمكان لإدارة المشروع من جهة وللمراجع الخارجس من جهة أخرى لأن إدارة المشروع تريد أن تطمئن على سلامة جميع العمليات داخل المشروع ، ومن جهة أخرى فإن الوحدة المحاسبية حيث يوسع المراجع من الفحص إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف والعكس إذا وجد نظاماً محكماً للرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على أثره في إعداد القوائم المالية المنشورة وليست عملية ترشيد القرارات ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة حجم الإختبارات التي يقوم بها المراجع ، تعتبر المعلومات المحاسبية مصدراً رئيسياً لعملية إتخاذ القرارات الرشيدة ، قيام المراجع الخارجي بتقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية يشمل المراجعة ، أوصت الدراسة بضرورة زيادة كمية الإختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية ، ضرورة التطبيق العلمي لنظام الرقابة الداخلية حتي يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية ، على المراجع الخارجي دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة التقارير المالية المنشورة.

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على أثره في إعداد القوائم المالية المنشورة وليست عملية ترشيد القرارات بينما يهدف بحثنا إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

6. دراسة : الحاج آدم أحمد ، 2007م [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأداء المالي بالوحدات الحكومية يمتاز بتعدد جوانبه ، الأمر الذي جعل نظام الرقابة الداخلية يحتاج إلى مزيد من تفعيل الضوابط والسياسات اللازمة لمواكبة إجراءات الرقابة على الأداء المالي في جوانبه المختلفة ، هدفت الدراسة إلى مدى مفهوم وأهداف ومقومات نظم الرقابة

---

(1) ساتي عثمان ساتي ، **أثر نظام المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2007م) .

(2) الحاج آدم أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .

الداخلية والدور الذي يلعبه لرفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن تناسق النظام المحاسبي الحكومي مع بنود الموازنة العامة للدولة حسب لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م يؤدي إلى فاعلية النظام مما ينعكس ذلك على تحسين الإداء المالي في الوحدات الحكومية ، أوصت الدراسة بضرورة وجود الترابط بين النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة مع الإلتزام بلائحة الإجراءات المالية ، وضرورة تمتع المراجع الداخلي بالإستقلال الكامل وتبعيته لأعلى مستوى إداري في الوحدة الحكومية حتى تكون النتائج التي توصل إليها موضوعية .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في أن الأداء المالي بالوحدات الحكومية يمتاز بتعدد جوانبه ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا في الأساليب المتبعة من قبل إدارة الشركات في إدارة الأرباح.

7. دراسة : أسامة محمد صالح ، 2008م [1]

تناولت مشكلة الدراسة عدم التفعيل والإلتزام بالسياسات السليمة وضعف نظام الرقابة الداخلية وإنعدام الثقة في مخرجات النظام المحاسبي التي تقدمها الشركات للمستخدمين أدى بدوره إلى تدهور الشركات وإفلاسها وفقدان الثقة من قبل المستخدمين المختلفين ، تكمن أهمية الدراسة في شفافية الإفصاح عن المعلومات اللازمة للمساعدة في ترشيد القرارات ، زيادة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الملائمة للمساعدة في إتخاذ القرارات ، هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة مفهوم وأهمية الحوكمة وأثرها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود علاقة بين مفهوم الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية ، وتطبيق الحوكمة بالمصارف يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وتطبيقها يزيد من درجة الإعتماد على المعلومات المحاسبية ، أوصت الدراسة بضرورة مراقبة المصارف السودانية وذلك تحت إشراف بنك السودان المركزي ، ويجب أن يتبع نظام الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة بجميع المصارف السودانية .

يتضح بأن هذه الدراسة إهتمت بزيادة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الملائمة للمساعدة في إتخاذ القرارات بينما يهتم بحثنا بالمساعدة في تبني تطبيق المراجعة الداخلية بكفاءة .

8. دراسة : ميادة أبوبكر قسم السيد ، 2008م [2]

---

(1) أسامة محمد صالح ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام المراجع الداخلية في قطاع المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م) .

(2) ميادة أبوبكر قسم السيد ، **دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء بالبيوت التجارية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة تعثر البنوك وتطور وسائل الخدمات المصرفية زاد من العبئ الموكل إلى أنظمة البنوك التجارية ، تناولت أهمية الدراسة في سلامة القطاع المصرفي تلعب دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية الأمر الذي يتطلب التركيز على دور الرقابة الداخلية وعمليات الإشراف للحفاظ على سلامة المراكز المالية وتحسين الأداء ، فاعلية التوظيف السليم للموارد المتاحة لدى البنك للمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الأرباح وتقديم خدمة معينة ، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وأثر فاعليتها في إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءتها ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في تحسين الإداء بصورة فاعلة من خلال تصحيح الإنحرافات في الأداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين ، يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنوك التجارية ضماناً كافياً لزيادة الكفاءة التشغيلة والإلتزام بالضوابط المحاسبية والمصرفية ، أوصت الدراسة بضرورة تقييم ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية لضمان مواكبة التطورات في العمل المصرفي والإهتمام بتأهيل المراجعين الداخلين في البنوك التجارية وإستخدام برامج المراجعة الإلكترونية .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد مدى الإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وأثر فاعليتها في إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءتها بينما يهدف بحثنا إلى بيان أثر التغير في السياسات المحاسبية على ممارسات إدارة الأرباح.

9. دراسة : زين العابدين عبد الباقي الطيب ، 2011م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك غياب شبه كامل لأنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية ، ركود وبدء العمل بالمنشآت نتيجة لتقصير بعض الأطراف الغير محاسبة مما يترتب عليه عدم الكفاءة في الأداء المالي لهذه المؤسسات ، عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع العام وبالتالي لابد من وجود دورات تدريبية وتأهيلية كما هدف البحث إلى قياس أثر نظام الرقابة الداخلية بالمنشآت في تحسين الأداء المالي ، دراسة نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت المختلفة للتحفيذ الجيد منها ونقد النظم المتساهلة ، معرفة مدى المعلومات المقدمة من الأقسام المختلفة وملائمتها والإلتزام بالأجراءات والقوانين والاوائح التي لها دور فعال في تحسين الأداء المالي للشركات التجارية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ،

([1]) زين العابدين عبد الباقي الطيب ، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).

عدم وجود فريق متخصص في عملية المراجعة الداخلية وتطبيق اللوائح والقوانين ، يلاحظ أن المراجعة الداخلية تحت الإدارة العليا ، عدم وجود تخطيط لعملية المراجعة الداخلية بصورة علمية وعملية أوصى البحث بضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا ، يجب وضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعة الداخلية بصورة عملية وعلمية ، يجب الإلمام بمعرفة اللوائح والقوانين الخاصة بهذه المراجعة الداخلية والإلتزام بتنفيذها.

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع العام وبالتالي لابد من وجود دورات تدريبية وتأهيلية ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية.

10. دراسة : عمار محمد توم ، 2011م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تأهيل المراجع الداخلي والفهم الصحيح للمشكلة يؤدي تأخير العمل وعدم إنجازه بالسرعة المطلوبة ، تمثلت أهداف البحث في أهمية وضرورة وجود أقسام المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع الخاص وعكس الدور الذي تحققه في ترقية الأداء المالي داخل الوحدات المختلفة والإطمئنان عبرها إلى دقة البيانات والمعاومات المالية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، المراجعة الداخلية لتحقيق هدفها في تقويم الأداء المالي يجب أن يتوفر لها قدر كافئ من الإستقلالية ، لايتوفر لموظفي المراجعة الداخلية في مرسسات القطاع الخاص الحماية الكافية ، عدم الإهتمام بالتدريب المتطور والمستمر والتأهيل المهني بكوادر المراجعة الداخلية . أوصى البحث بضرورة إنشاء لجان مراجعة في الشركات حتى تتبع لها المراجعة الداخلية فهي تشكل مصدر حماية ، توفر الإستقلال الكافي للمراجعة الداخلية حتي تتمكن من القيام بدورها المتوقع منها في تقويم الأداء المالي مقومات ، ضرورة وجود لوائح للمراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع الخاص وتبصير المسؤولين والموظفين لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات وذلك لدورها الإستشاري في المؤسسة.

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم تأهيل المراجع الداخلي والفهم الصحيح للمشكلة يؤدي تأخير العمل وعدم إنجازه بالسرعة المطلوبة ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا في تفاقم حدة الإثارة السلبية على عملية إدارة الأرباح وتعدد الأساليب والممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية.

([1]) عمار محمد توم ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).

الفصل الأول

المراجعة الداخلية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية .

المبحث الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها .

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية

أدى التطور العلمي والنمو في مجالات النشاط الإقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها وصعوبة أدائها وتعدد مشاكلها ، وقد أدى ذلك الى تطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية التي تمثل المراجعة الداخلية عنصراً هاماً فيها ، وكلما كبر حجم المشروع كلما زادت الحاجة الى توفير نظام مراجعة داخلية فعالبحيث تمارس المراجعة على اوجه نشاطات المشروع سواء كان نشاط اداري او مالي ، اذان وجودها اصبح امراً ضروريا وحتمياً لكل عملية من عمليات المشروع كالعمليات النقدية والتي تحتاج للمراجعة بغرض اكتشاف اي إختلاس أو تلاعب به [1] .

اولاً : مفهوم المراجعة الداخلية

نبذة تاريخية حول تطور مفهوم المراجعة

نستهل هذا المبحث بتقديم نبذة تاريخية حول المراجعة وتطور مفهومها عبر العصور، حيث تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة البيانات في الواقع، ولقد ظهرت هذه الحاجة لدى الحكام القدامى، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة .

أولا : قبل 1500 ميلادي:

كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبة في الدفاتر والسجلات للوقوف
مشتقة من الكلمة اللاتينية Auditing" على مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة" تدقيق
).ومعناها" يستمع [2] .

([1]) عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد السيد سرايا ، شحاته السيد ، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص 265 .

([2]) خالد أمين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، (عمان : دائل وائل للنشر ، 1998م) ، ص 3 .

إلا أن مهنة المراجعة في تلك الحقبة" كانت تقتصر على الحكام والمشروعات العائلية والتي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش للدفاتر [1] .

ثانيا :الفترة الممتدة ما بين1500 – 1850 .

لعل أهم ما يميز هذه الفترة بزوغ بوادر ظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغيرا
جذريا في كل المجالات حيث ظهر الانفصال الفعلي لملكية المؤسسة عن الإدارة وزيادة الحاجة للمراجعة والمراجعين.

كما تتميز هذه الفترة بظهور"تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي ، حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع [2] .

ثالثا : الفترة ما بين1850 – 1905

بعد ظهور الثورة الصناعية، حصل تغيير شامل للمجتمع وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تكوين وحدات اقتصادية، ومن هنا بدأ اهتمام المحاسبة بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وليس الإهتمام بتسجيل عمليات صاحب الوحدة [3] .

فبعد هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا أمام المراجعة لتصبح كمهنة مهمة لا يستهان بها.

رابعاً : الفترة الممتدة ما بين 1905 إلى يومنا هذا

ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى" ذات الفروع وتباعد وانتشار الجغرافي عن الإدارة والمركز الرئيسي أدى إلى الحاجة الضرورية لمعرفة ما يتم من معاملات في الفروع التابعة والتأكد من أن العمل يتم وفقا للسياسات والقواعد الموضوعة بواسطة المركز الرئيسي، وبالتالي تحتاج الإدارة إلى الاطمئنان على سلامة العمل في تلكالفروع عن طريق إيجاد نظام للمراجعة الداخلية يغطي فروع المنشآت المنتشرة ويساعد الإدارة في ضمان فرض رقابتها على تلك الفروع [4]

كما تميزت هذه الفترة أيضا بظهور المنشآت المالية الكبيرة كالبنوك وشركات التأمين وما يتطلبه ذلك النوع من المنشآت إلى مراجعة مستمرة ودقيقة أولا بأول وقبل وبعد حدوث العمليات للتأكد من سلامتها ودقتها، فان الأمر يحتاج إلى تخصيص إدارة مستقلة للمراجعة للتأكد من سلامة العمليات خصوصا وأن الوقوع في أية أخطاء أو تلاعب في مثل هذه المنشآت يؤثر على سمعتها [5] .

([1]) اشيتوى إدريس عبد السلام ، **المراجعة معايير وإجراءات** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1996م) ، ص 52 .
([2]) **المرجع السابق** ، ص 20 .
([3]) زكريا محمد الصادق إسماعيل ، **مراجع الحسابات** ، (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 1982م) ، ص 90.
([4]) محمد أمين ، **الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات** ، (د . م ، مركز الخبرات الإدارة والمحاسبة ، 2001 م) ، ص 20 .
([5]) محمد أمين ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 22 .

ويتضح لنا من خلال هذه النبذة التاريخية للتطور السريع لمهنة المراجعة يعود للعوامل الآتية [1] :

1. زيادة حجم المشروعات من حيث العمل فيها ونشاطاتها.
2. تفويض السلطات للغير اقتصاديا.
3. ظهور شركات الأموال مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة.
4. صدور بعض القوانين والتشريعات كقانون الضرائب والسوق المالية وغيرها مما دعا إلى توظيف المدققين وازدياد الطلب على خدماتهم ، والتي بدورها أدت إلى عولمة التدقيق حيث أصبحت تلك المكاتب تنشا التكتلات حيث وصلت سنة 2002 الى 6 مؤسسات بعدها5 مؤسسات .

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأه ، وهي ايضاً وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للاصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية ، والهادفة للحصول على اكبر كفاية انتاجية [2] .

تعتبر المراجعة الداخلية من اهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية ، وتعرف المراجعة الداخلية على انها هي التي يقوم بها موظف بالمنشأه بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي [3]

نستنتج من ذلك ان المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع من ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته واجراءاته بخلاف المراجع الخارجي الذي غالباً ما يتواجد في نهاية الفترة المالية او على فترات متقطعة في المشروع .

يتضح من التعريف ان المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الانشطة التنظيمية بصورة مستمره للوقوف على مدى كفاءة الاداء وتقديم تقرير للادارة العليا [4].

يمكن تعريف المراجعة الداخلية بانها نشاط تقييمي مستقل تقوم به ادارة او قسم داخل المنشأه مهمته بفحص الاعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم اداء الادارات والاقسام في هذه

([1]) محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) ، ص 90 .

([2]) محمد فرح عبد الحليم ، **المراجعة الداخلية في المصارف السودانية – المؤتمر العربي الاول** ، (القاهرة : د.ن ، 2005م) ، ص 268 .

([3]) محمد سعيد الشناوي ، **أصول المراجعة** ، (بنها : د.ن ، 1989م) ، ص 93 .

([4]) وجدي حامد حجازي ، **اصول المراجعة الداخلية** ، (د.م ، دار التعليم الجامعي ، 2010م) ، ص 25 .

المنشأه وذلك كأساس لخدمة الادارة العليا ، كما انها رقابة ادارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابيه الاخرى .

قد عرف مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز المراجعة الداخلية على انها مراجعة للاعمال والسجلات التي تتم داخل المشروع بصفة مستمرة وبواسطة موظفين يخصصون لهذا الغرض وقد تشتمل المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على امور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية [1] .

قد وسعت المراجعة الداخلية في دورها من القيام بالمراجعة المالية لتشمل ايضاً العمليات السائدة في المنشأه ، ثم اخذت تناقش المشاكل التي تواجهها عند القيام بهذه المراجعة مما ساعد على ظهور المبادى الاساسية ومستويات الاداء الفني وقد ادى ذلك بالمراجعين الى تكوين اول منظمة مهنية لهم ، وهى مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحده الامريكية 1941م [2] .

لا يسعنا ان نشير ان معايير المراجعة الدولية رقم (610) قد اشارت للمراجعة الداخلية على انها تعني فعالية تقييمه ضمن المنشأهبغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتها وتقييمها ومراقبتها [3] .

ومما سبق يتضح الاتي :

1. اصبحت المراجعة الداخلية اداه لخدمة المنشأه كلها وليس فقط ادائها.
2. تهتم المراجعة الداخلية بقياس وتقييم العمليات المحاسبية والمالية وقياس فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ايضاً تم تعريف المراجعة الداخلية على انها (مجموعة من اوجه النشاط مستقله داخل المشروع تنشئها الادارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وفي التاكد من كفاية الاحتياطات المتخذهلحماية اصول واموال المنشأه وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأه للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، واخيراً في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الاخرى في اداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم ادخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى[4].

---

(1) محمود شوقي عطا الله ، **دراسات وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار النهضة ، 1978م) ، ص 13.
(2) محمد محمود خيري ، **اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 1981م) ، ص 23 .
(3) القاضي حسين وآخرون ، **التدقيق الداخلي** ، (دمشق : د . ن ، 2008م) ، ص 110 .

(4) عصام الدين محمد متولي ، **المراجعة (1)** ، (الخرطوم : دار جامعة السودان المفتوحة ، 2003م) ، ص 22.

نستنتج من التعريف الاتي :

1. تحديد مدى ملائمة الاجراءات والعمليات المحاسبية والقيود عن الاصول ومدى الحماية والامان لتلك الاصول وتحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في حماية اصول واموال المنشاه وذلك باستقلالها داخل المشروع.
2. تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط الادارية الموضوعه ، وليس مهمة ادارة المراجعة الداخلية وضع هذه الخطط.
3. تقييم وفحص السياسات والخطط الادارية ومناقشة النتائج والتوصيات مع المستوى الاداري المناسب حتى يصل المشروع الى الاستخدام الامثل للمواد.

عرفت المراجعة الداخلية بأنها الفحص المنظم لعمليات المنشأه ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية او مراجعين تابعين للمنشأه ، كما يعرفها البعض الاخر بانها وظيفة داخلية تابعة لادارةالمنشأه لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الادارة او العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى.

من اكثر التعاريف قبولاً هو آخر تعريف قدمه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحده الامريكية هي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف الى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الادارة [1] .

من هذا التعريف نستنتج الاتي:

إن المراجعة الداخلية مستقلة داخل التنظيم بحيث لا تتبع لاي ادارة او قسم داخل المنشأه ، كما نجدان القصد من الاستقلال مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها اساساً لتقديم خدمات وقاية ادارية للادارة .

ومن خلال كل هذه التعريفات للمراجعة الداخلية نتوصل الى ان المراجعة الداخلية عملية منظمة تتضمن مجموعة من الاجراءات المتتابعة والتي يحكمها اطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الاهداف.

([1]) احمد نور ، **مراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1984م) ، ص 134 .

نشأة وتطور المراجعة الداخليه:

تستمد مهنة المراجعة الداخلية نشأتها من حاجة الانسان الى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ، والتاكد من مطابقة تلك البيانات للواقع .

ظهرت هذه الحاجة اولاً لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعيينللتاكد من صحة الحسابات العامة ، وكان المراجع يستند على القيود المثبتهبالدفاتر والسجلات والوقوف على مدى صحتها [1] .

بالرغم من اهمية المراجعةالداخلية باعتبارها احد الدعائم الاساسية لنظام الرقابة الداخلية ، الا انها كوسيلة مستقلة لم يتم الاعتراف بها والاقرار باهميتها الا حديثاً حيث كانت المنظمات تستخدمها كتقليد يتبع لمواجهة ظروفها وحاجتها الخاصة دون تحديد واضح لمفهومها واهدافها وسلطاتها ومسؤلياتها ومعايير ادائها وكان الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في بداية تكوينها وقائي ، وكان عمل المراجع الداخلي مقتصر كلياً على الاعمال الروتينية التي تتضمن اكتشاف الاخطاء ان وجدت وكذلك حماية الاصول [2] .

يلاحظ الباحثون ان المراجعة الداخلية عند ظهورها كانت تعتبر اداة رقابة ضد الاخطاء وهدفها يقتصر على اكتشاف الاخطاء وحماية الاصول.

تعتبر المراجعة الداخلية حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية وقد ظهرت منذ حوالي ثلاثين عاماً وقد لاقت قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الامر على المراجعة المحاسبيهللتاكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الاخطاء ان وجدت ، ولكن مع تطور المنشأت اصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كاداة لفحص وتقييم مدى فعالية الاساليب الرقابية ومد الادارة العليا بالمعلومات . وانعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة ، فقد كان البرنامج في السنوات الاولى بظهور المراجعة يتركز على مراجعة العمليات المالية ولكن بعد ذلك توسع برنامج المراجعة ليتضمن تقيم نواحي النشاط الاخرى [3] .

من العوامل التي ساعدت على تطوير المراجعة الداخلية :

---

(1) خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظري** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص ص ،19 ، 20

(2) MorbimarA.Dittenhofer , **InternalAuditiry past , present** , (the Internal Auditor , June , 1994) , p 66 .

(3) جعفر عثمان الشريف ، **مراجعة الحسابات** ، (الخرطوم : ب.ن ، 2010م) ، ص 86 .

1. الحاجة الى وسائل لاكتشاف الاخطاء والغش.
2. ظهور المنشأت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
3. التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الآلي.
4. الحاجة الى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.
5. ظهور البنوك وشركات التامين ادى الى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات اول باول.

لقد زادت الحاجة للمراجعة الداخلية نتيجة اتساع حجم المنشآت وتطور شركات الاموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وادارته ، مما دعى المساهمين الى تعيين مراجعين حسابات كوكلاء باجر للقيام بمراجعة الاعمال داخل المنشآت [1] .

يرى الباحثون ان مهنة المراجعة الداخلية منذ نشأتها في حالة من التطور ومواكبة التغيرات التي تحدث في مجال المحاسبة ، وذلك سواء كان باصدار المعايير المنظمة او زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ، او التوسع في اهدافها.

اهمية المراجعة الداخليه:

في الاونة الاخيرة ازدادت اهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل هي:

1. كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها

أدى ظهور شركات المساهمة الى كبر حجم المشروعات وانفصال الادارة عن الملكية مما أدى الى عدم قدرة ادارة المشروعات من الالمام بكافة الاشياء في هذه المشروعات وبالتالي إستوجب الأمر إستخدام نظم رقابة داخلية .ولكى تطمئن الادارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة [2] .

2. التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية

([1]) ابراهيم رشوان حجازي ، **الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات** ، (القاهرة : دار الثقافة ، 1997م) ، ص 112.

([2]) ابراهيم عثمان شاهين ، **التاهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين** ، (الاسكندرية : الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، المؤتمر العلمي الثالث ، 1994م) ، ص 6 .

مع كبر حجم المشروعات تم انشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة ادى ذلك الى ارسال المراجع الداخلي لمراجعة اعمال هذه الفروع ، وقد اطلق على هذا المراجع (المراجع المتجول) لمتابعة مدى التزام العاملين بالسياسات الادارية واقتراح التعديلات ونجاح المراجع المتجول في اداء هذه المهام كان له اثر كبير في نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي اتساع نطاقها وتزايد اهميتها [1] .

3. التوسع في احتياجات الادارة:

نجد ان الادارة هي العميل الرئيسي لقسم المراجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية وعلى ادارة المراجعة الداخلية توفير تلك الاحتياجات [2] .

يرى احد الكتاب ان وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية اصبحت جزءاً من مسئوليات المراجع الداخلي ولذلك يجب على المراجعين الداخليين التوسع في الخدمات التي تقوم الادارة [3] .

4. أعمال مفهوم السيطرة على الشركة

السيطرة تعني قيام مجلس الادارة بالالمام بمجريات الامور بالشركة والقدرة على ادارتها وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المخطط لها ، وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الاعمال المتغيرة والتقدم التكنلوجي والمنافسة .

يرى الباحثون ان المراجعة الداخلية تمد الادارة العليا بالتحليل والتقييم والاستشارات والتوصيات عن الانشطة التي تم فحصها ، ويمكنها اكتشاف وضع الغش بتحديد الوفورات والغرض واضافة قيمة وزيادة العائد للمنشأه . فالمراجعة الداخلية الآن تتضمن نطاق واسع للرقابة وادارة المخاطر .

مزايا المراجعة الداخليه

([1]) محمد الرملي احمد عبد الله ، **اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة سوهاج ، جامعة اسيوط ، المجلد الثامن – العدد الثاني ، 1994م) ، ص 249 .

([2]) محمد حسن عبد الجليل صبحي ، **التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية او الاتجاهات الحديثة في المراجعة – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق المجلد الثاني والعشرون. ، العدد الاول ، 2000م) ، ص 254 .

([3]) Ivy Mdemer **, Best practicesin Internal Audit – Business finance** ,(formerly controller magazine) , November 1999 , p 6 .

تتمثل مزايا المراجعة الداخلية في [1] :

1. ان المراجع الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكل يستطيع ان يلمس كل نواحيه ونشاطاته واجراءاته والمشاكل المترتبة عليه.
2. ان المراجعة الداخلية تتم بصورة منظمة وعلى مدار السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً في حالة وجود مراجع خارجي .
3. ان المراجع الخارجي يتحقق اساساً من سلامة المركز المالي وصحة النتائج ، فهو لن يستطيع ان يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الاخطاء والتلاعب وانما يلجأ الى الاختبارات في مراجعته ، ولهذا فان ادارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الادارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية .

أهداف المراجعة الداخليه

نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الادارة في الشركات الكبرى ذات النشاط الواسع ، حيث تعتمد الادارة في وقايتها وتوجيهها للعمليات اعتماداً كلياً على ما يقدم لها من بيانات محاسبية واحصائية ، لذلك اضطرت الادارة الى ايجاد الوسيلة التي عن طريقها يمكن الاطمئنان الى الامور الاتية [2] .

1. ان نظم الضبط والنظم المحاسبية سليمة.
2. ان السياسات والاجراءات التنفيذية التي رسمتها الادارة كافية لانجاز الاعمال.
3. ان الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والاجراءات التنفيذية المرسومة.
4. ان هناك حماية او رقابة كافية لاصولالمنشأه.
5. ان البيانات المحاسبية والاحصائية التي تقدم للادارة تلخيصاً لاعمالالمنشأه يمكن الاعتماد عليها بالاضافة الى التاكد من ان المصروفات لا تنفق الا في الاغراض الضرورية المتصلهباعمالالمنشاه وان جميع الايرادات المستحقة للمنشأه قد ادرجت في الحسابات.

وسائل المراجعة الداخليه

([1]) عبد الفتاح الصحن ، احمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر ، 2002) ، ص 20 .

([2]) محمد السيد الجزار ، **المراقبة الداخلية – دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الانتاجية** ، (القاهرة :مطبعة لجنة البيان العربي ، 1965م) ، ص 238 .

وحتى تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الاهداف المناط بها فهنالك عدة وسائل تتمثل في [1] :

1. التحقق : هو وسيلة من وسائل المراجعة تهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محددة وليس خلال فترة زمنية محددة اي التحقق من الارصده والاجماليات التي تحتوي على القوائم المالية والتي تتجه لفحص الملكية والوجود الفعلي ويقسم الاصول والالتزامات ويشمل التحقق ما يلي (السجلات – الاصول المملوكة من قبل المنشأه– التقارير) .
2. التقييم :هو فحص السجلات المحاسبية والتقرير عنها،ويقوم المراجع الداخلي بالحكم على مدى قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوه والضعف فيه كما يستطيع ان يتعرف ويقيم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي ويقترح التعديلات المناسبه [2] .
3. الحماية : حماية اصول المنشأهوالتاكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره الى حماية المنشاه من الافلاس والسرقة وذلك بالتاكد من الاتي [3]:

أ. حماية الاصول.
ب. سلامة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها.
ج. التاكد من الاستخدام الامثل للموارد.
د. الملائمة في اساليب القياس والسياسات والخطط والافراد مع القوانين واللوائح.
هـ. التاكد من ايجاد الاهداف الموضوعية للعمليات الفيصلية.
و. تقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الاصل المتعطل.

4. التطبيق : تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق اهدافها المخطط لها .

ويرى الباحثون انه لابد من قيام المراجعة الداخلية بالفحص والتحقق والتقييم للعمليات المالية والتشغيلية وحماية الاصول وتطبيق المعايير لمنع التلاعب بالمستندات او على الاقل الحد منها مما يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية .

([1]) محمد محمود خيري يوسف ، **دروس وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1986م) ، ص 171.
([2]) عبد الفتاح محمد الصحن ، كمال فهيم ابوزيد ، **المراجعة علماً وعملاً** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، 1993م) ، ص154.
([3]) عبد الفتاح محمد الصحن ، احمد كدر ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، 2003م) ، ص23 .

المبحث الثاني

مكونات نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها

إن أي نظام قائم له مكونات يقوم عنها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المكونات والمقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، التي يستند عليها المدقق المراجع في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .

مكونات نظام الرقابة الداخلية

أي نظام للرقابة الداخلية في جل المؤسسات الاقتصادية، يتشكل في الغالب من خمسة مكونات تقسمها الإدارة من أجل تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، يمكن تخليصها فيما يلي [1] :

1. محيط تواجد الرقابة
2. تقدير المخاطر
3. أنشطة الرقابة
4. الإعلام والاتصال (داخل النظام)
5. المتابعة (متابعة الإجراءات) .

وهي تمثل بالنسبة للمراجع) المدقق(، معايير يستند عليها لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، لأي مؤسسة اقتصادية وفيما يلي شرح موجز لهذه المكونات :

1. **محيط الرقابة** : يمثل محيط الرقابة جوهر الرقابة الفعالة في مؤسسة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شيء هام ، سيدرك باقي الأفراد في المؤسسة ذلك وسيستجيبون لها من خلال تنفيذهم لإجراءات الرقابة المنصوص عليها من طرف الإدارة ، وفي المقابل إذا لم تعطي الإدارة أهمية للرقابة ، فمن المؤكد أن أهداف الرقابة الداخلية لن يتم تحقيقها .
2. **تقدير الخطر**: إن تقدير الخطر يعد جزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية ، لتقليل الأخطاء والمخالفات [2] ، ويهتم هذا العنصر المكون بتحديد وتحليل الأخطار المتعلقة بأهداف كل نشاط في المؤسسة ، والتعرف على احتمال حدوثها ، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات منخفضة ، ولاجل ذلك يتوجب على المؤسسة إتباع إجراءات رقابة خاصة، بتقدير المخاطر، وهذا من خلال محاولة جرد هذه المخاطر والتعرف عليها ، ومحاولة التقليل من حدتها.

وتظهر أهمية تقدير المخاطر في تحديد نطاق التدقيق الضروري ، فإذا قامت إدارة المؤسسة بتقدير فعال (صحيح) للأخطار المحيطة بها ، يعمل المدقق على تصغير نطاق المراجعة ومنه تخفيض

([1]) عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، **المراجعة مدخل فلسفي وتطبيقي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 1982م) ، ص ص 229 ، 230 .

([2]) ستيفن.ا.موسكوف ، مارك سيمكن ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص 297 .

تكاليف المراجعة ، والعكس صحيح إذا قامت المؤسسة بتقدير خاطئ لأخطار يستعمل المراجع على توسيع نطاق المراجعة ، وبالتالي تزداد التكلفة ، وهذا سيؤثر على صورتها أمام المتعاملين بالسلب [1] .

3. **أنشطة الرقابة** : تعتبر أنشطة الرقابة ثالث عنصر تدخل في تكوين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، ويتخذه المراجع كأحد المعايير لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة محل الدراسة ، وتتمثل أساسا في الأنشطة التي يمارسها كل فرد والتي تسمح له بتسيير أعماله ، في إطار احترام المبادئ العامة لنظام الرقابة الداخلية القائم .
4. **الإعلام والاتصال** : يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة ، لتحقيق أهداف المؤسسة والحصول عليها، لمعالجتها وإيصالها لمختلف المستويات التسييرية بالمؤسسة ، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدفق تلك المعلومات، وإعداد التقارير بإبداء الرأي حول كل نشاط .

تقييم المدقق لهذا المكون يعتمد على قياس مدى ملائمة نظام المعلومات، والاتصال لاحتياجات المؤسسة ، وتوجد عدة معايير لتقييم الإعلام والاتصال داخل المؤسسة وهي كالآتي:

أ. المعلومات هل تصل في الوقت المناسب ، للأفراد الذين هم بحاجة إليها بتفصيل كاف يمكن لكل فرد عامل بالمؤسسة تحمل مسؤولياته؟

ب. المعلومات المحصل عليها، هل تمكن المسيرين من تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع الأهداف المسطرة؟

ج. المهام والمسؤوليات الخاصة بالأفراد ، هل يتم توضيحها لهم بشكل جيد؟

د. هل توجد أدوات تنذر وتنبه إلى وجود أمور غير موافقة؟

هـ. الإدارة هل تسمع إلى اقتراحات الأفراد ، عندما تريد اتخاذ القرارات لتحسين إنتاجها جودة منتجاتها، إجراءاتها؟

و. وسائل الاتصال مع العملاء والموردين ، والمتعاقدين الآخرين ، هل هي كافية للحصول على معلومات تخص عروض الموردين، وتطور احتياجات العملاء؟

ز. الإدارة هل تقوم بإجراء متابعة للمعلومات المتعلقة بالموردين و العملاء، والمتعاقدين الآخرين [2] .

5. **المتابعة** : ويهتم هذا المكون بمكونات الرقابة الداخلية ، بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري ، لمختلف مكونات النظام وتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الرقابة ، في ظل التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها ، بما يتلاءم وتغير الظروف المحيطة ، وأهم أداة يتم التوصل عن طريقها إلى معلومات ، تخص الرقابة الداخلية هي وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة والتي يتمثل نشاطها أساساً، في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .

([1]) عبد الفتاح الصحن ، راشد. أ ، ودرويش ، **أصول المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 54 .

([2]) محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، (د . م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999م) ، ص 34.

مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال

إن وجود نظام أقوى للمراقبة الداخلية ، يعتمد على النموذج المحاسبي ، من شانه أن يسمح لنظام الرقابة المحاسبية ، من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن وضعية المؤسسة الحقيقية من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها، وبالتالي يستطيع هذا النظام تحقيق الأهداف المتوخات منه، ولذلك سنتطرق إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية الجيد ، التي بدورها تنقسم إلى مجموعتين هما [1] :

المجموعة الأولى : المقومات المحاسبية

تتضمن المقومات المحاسبية مجموعة من العناصرالتي يمكن تناولها على النحو الآتي :

1. **الدليل المحاسبي** : يتمثل الدليل المحاسبي في تلك العمليات الخاصة بعملية تذويب الحسابات ، بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة والنظام المحاسبي المستخدم، من أجل بلوغ الأهداف التي يسعى لتحقيقها ، ومنه عند إعداد الدليل المحاسبي يجب التركيز والمراعاة على ما يلي :
   أ. يجب على الدليل المحاسبي، أن يكون مرآة لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي .
   ب. يجب توفر حسابات مراقبة إجمالية، هدفها ضبط الحسابات الفردية بدفاتر الأستاذ ، فهذه الحسابات تقوم بكشف حالات حدوث الأخطاء غير متعمدة ، لأن الأخطاء المتعمدة غالبا ما مرتكبها يحدث توازن لتغطية هذه الأحداث.
2. **الدورة المستندية** : أن وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة ، يعتبر من الأولويات للوصول إلى نظام جيد للمراقبة الداخلية ، باعتبارها المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات ، فعلى النظام المستندي أن يتميز :
   أ. التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري ، حتى يستعمل حصر المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات ، من الناحيتين الشكلية والموضوعية في الوقت المناسب .
   ب. تحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها، لكل عملية مستندية للتمكن من المتابعة والرقابة .
   ج. منع ازدواج المستندات أو جميع البيانات، حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجها .
   د. العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية، إلى أدنى حد ممكن من اجل تبسيط العمل الإداري والمكتبي ، وتسيير الإجراءات في المؤسسة .
3. **المجموعة الدفترية** :تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة، وخصائص أنشطتها ، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة ، كما يجب مراعاة عند إعداد المجموعة الدفترية مايلي [2] :

([1]) طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة** ، (القاهرة : الدار الجامعية عين شمس ، 2004م) ، ص 280 .
([2]) محمد بوتين ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 70 .

أ. ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لغرض الرقابة .

ب. إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك .

ج. تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها، بقصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة .

4. **الجرد الأصلي للأصول** : جل الأصول التي تمتلكها المؤسسة ، تتميز بالوجود المادي ، وبالتالي يجب القيام بالجرد الفعلي لهذه الأصول ، ومقارنته بالجرد المحاسبي ، فعملية الجرد والمقارنة تسمح بالرقابة الفعالة والناجعة لأصول المؤسسة .

5. **الموازنة التقديرية** : تعتبر الموازنة التقديرية أداة رقابة ، تحاول مقارنة ما أنجز فعليا بما تهدف إليه المنظمة وما هو متوقع ، ويجب أن تقوم الإدارة بتحليل أية انحرافات هامة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانحرافات الضارة وتشجيع النواحي الإيجابية .

حيث يمكن تعريفها كما يلي" : الموازنة التقديرية هي عبارة عن وثيقة تلخص كل العمليات والأنشطة ، التي تنوي المنظمة القيام بها لمدة زمنية محددة وتصبح هذه الوثيقة برنامج عمل المنظمة خلال هذه الفترة ، وهي ترجمة واضحة عن التخطيط والسياسات المستقبلية الموضوعة للمنظمة ، بناءا على خبرة الماضي والطاقة الاستيعابية للمنظمة، والموارد المتوفرة لها وعلى التنبؤات المستقبلية ، فيما يتعلق بكل الظروف الداخلية للمنظمة والخارجية المحيطة بها [1] .

6. **العمل بنظم الإعلام الآلي** : إن إدخال أداة الإعلام الآلي في ميدان إدارة الأعمال ، أدى إلى ثورة معلوماتية كبيرةر، وتطور حقيقي في مجال الطرق المستخدمة ، وإن عملية التسيير أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقرارات الصحيحة والسريعة، أيضا أصبح اتخاذ القرارات يعتمد على المعلومات المعدة في المؤسسة ، بقدر ما يعتمد على المعلومات المستمدة من محيطها، وإن السرعة في معالجة المعطيات والمعلومات، وفي إعداد القوائم المالية والمحاسبية يعتمد اعتمادا كبيرا، على استعمال الكمبيوتر [2] ، كما أن اتصال المؤسسة ببنوك المعلومات المنحدرة من محيطها، يسمح لها من تحديد نشاطها وتقدير سوقها، والحصول على فكرة دقيقة لمنافسيها ، وإن تعقد وظائف التسيير يزداد مع تطور الاقتصاد، وهذا التعقيد يولد عددا كبيرا من المعطيات الجديدة التي يجب تحليلها، وحتى نتمكن من تحليلها بسرعة ملائمة لابد من توفر المؤسسة على وسائل الإعلام الآلي الضرورية ، وبفضل التطور السريع لبرامج الإعلام الآلي ، أصبح هذا الأخير يشكل دعامة أساسية للمراقبين والمراجعين ، لأنهم بفضله يتجنبون كل العمل المضيع للوقت ، في بحث الوثائق ومقارنة المعطيات .

المجموعة الثانية : المقومات الإدارية

([1]) اشيتوى إدريس عبد السلام ، **المراجعة معايير وإجراءات** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1996م) ، ص 14 .

([2]) HAMINI ALLAL: **le control interne**, O.P.U.Alger، 1993, p: 24.

لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات الإدارية، يجب توفرها ليكون على درجة عالية من الكفاءة وسيمكن تلخيصها فيما يلي :

1. **هيكل تنظيمي إداري** : يراعي في وضعه تسلسل الاختصاصات وتوضيح الإدارة الرئيسية ، مع تحديد السلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة [1] والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المستودعات الكبيرة ، التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال ، بل لابد من وجود إدارات فرعية متعمدة ، تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني ، ولابد أن تراعى فيه البساطة والمرونة ، لمقابلة أي تطورات مستقبلية ، وكذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية، كذلك يجب أن تتحقق الخطة التنظيمية، استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول ، وعن تلك التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول .

والمقصود من استقلال الإدارات ، هو منع أي إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها، أي ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل من شخص آخر، حتى لا يحدث تلاعب أو تغيير في السجلات يجعل اكتشافه أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا .

ويمكن تلخيص أهداف الخطة التنظيمية في النقاط التالية [2]

أ. تحديد الأهداف العامة للمؤسسة .

ب. تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع مختلف الأجزاء المكونة له، وإبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة .

ج. تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل المستويات والأنشطة .

د. تعيين حدود المسؤوليات بالنسبة لكل شخص .

2. **اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مكانهم المناسب** :مما لا شك فيه أن العامل الكفء ، يلعب دوراً هاماً في إنجاح وتحقيق مبتغيات المؤسسة ، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية ، التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه [3] ، فبدون العاملين المدربين والأكفاء والحريصين على أداء أعمالهم ، وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة ، لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة، حيث إنه بدون المشرفين والمنفذين لسياسة المؤسسة ، الذي يقول في

([1]) خالد أمين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، (عمان : دائل وائل للنشر، 1998م) ، ص 164 .

([2]) Lionel Collins, Gérard Vallin, **Audit et Contrôle Interne**, p : 45.

([3]) محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) ، ص 99 .

هذا الشأن يتمتعون بالنشاط والمثابرة ، وبقدر كاف من المهارة والكفاءة ، فإن نظام الرقابة الداخلية سيواجه صعوبة في تحقيق أهدافه [1] .

يراعى في اختيار الموظفين العناصر التالية:

أ. شهادات في الميدان العملي .

ب. خبرة تمكنه من التحكم في الوظيفة .

ج. الالتزام بالسياسات المرسومة .

د. احترام نظام التدريب .

3. **رقابة الأداء** : إن وضع مستويات الأداء في حد ذاته ، غير كاف لتحقيق الرقابة الموجودة ما لم يصاحب ذلك مراجعة الأداء ، بغية التأكد من الالتزام بهذه المستويات وإتباع الإجراءات الموضوعة ، ولتحديد الانحرافات علينا التعرف على أسبابه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الأوضاع الخاطئة ، وتتم هذه المراجعة على جميع مستويات التنظيم الإداري ، أما بطريقة مباشرة بأن يقوم كل مسؤول بمراجعة أداء من هم تحت مسؤوليته أو إشرافه ، وأما بطريقة غير مباشرة ، باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة ، نذكر منها الميزانية التقديرية ، التكاليف المعيارية ، وخاصة المراجعة الداخلية [2] .

4. **الإثبات الكتابي** : إن من أصول المحاسبة تسجيل العمليات وترجمتها في قيود، ثم توضيبها في حساباتها ، وهذا بفضل نظام للمحاسبة يتكيف مع خصائص المؤسسة، لكن لا يمكن أن نقوم بعملية التسجيل المحاسبي دون الاستناد إلى وثائق ثبوتية ، يستوجب أن تكون مكتوبة بصفة مفهومة ومفصلة بشكل كاف، وهذا حتى لا تكون محل خلط وإبهام ، قد يؤدي إلى جهد إضافي من أجل التأكد من صحة البيانات والمعلومات، وعند الالتزام بهذه الإجراءات .

العوامل المساعدة على تطور نظام الرقابة الداخلية

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية ، داخل المؤسسة إلى الحصول على المعلومات ذات مصداقية ، وتعبر عن وظيفتها الحقيقية، لذلك بات من الضروري ربط مصداقية هذه المعلومات ، بقوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المفروض على النموذج المحاسبي، والتي هي محل تقيم دائم من طرف المراجعة، إن حساسية وأهمية نظام الرقابة الداخلية حتمت الاهتمام به في ظل العوامل العديدة المساعدة على تطوره وهي[3]:

1. ظهور المنشآت ذات الفروع وانتشارها

([1]) محمد التوهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 102 .

([2]) محمد أمين ، **الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات** ، (د . م ، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية ، 2001م) ، ص2.

([3]) HAMINI ALLAL, **le control interne**, O.P.U.Alger، 1993, p: 24.

أدى ظهور المنشآت ذات الفروع وتباعدها الجغرافي ، عن الإدارة والمركز الرئيسي إلى الحاجة الضرورية ، لمعرفة ما يتم من معلومات في الفروع التابعة وإلى التأكد أن العمل يتم وفقا للسياسات والقواعد الموضوعة بواسطة المركز الرئيس ، وبالتالي تحتاج الإدارة إلى الاطمئنان ، على سلامة العمل في تلك الفروع عن طريق إيجاد نظام للرقابة ، يغطي فروع المنشأة المنتشرة ، ويساعد الإدارة في ضمان فرض رقابتها على تلك الفروع .

2. توزيع السلطات والمسؤوليات

إن التوسع الجغرافي وظهور ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات ، يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات المناسبين، على أن تكون هذه المديريات الفرعية ، أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولة أمام المديرية العامة، كون أن هذه المديريات الفرعية مسؤولة ، عن كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة أمام مجلس الإدارة التي يقيم أداءها ، بما فيها أداء المديريات الفرعية مقارنة بما هو مرسوم في الخطة التنظيمية ، وباستعمال كل الوسائل والإجراءات التي تكفل الأهداف المتوخات، من نظم الرقابة الداخلية ، وفي هذا الإطار يجب على كل شخص من العاملين في المؤسسة ، أن يعرف الواجبات المسندة إليه ، وحدودها، مما يسمح له بالتصرف في حدود سلطته ومسؤوليته ، إن هذا التقسيم الملائم للعمل والواجبات ، من شأنه أن يمنع أي تضارب بين الاختصاصات داخل المديرية الواحدة ، أو على مستوى المديريات الأخرى ، كما أنه يقلل بقدر الإمكان من احتمالات وقوع الخطأ ، لذلك يمكن أن نميز بين الاعتبارات التالية ، التي يقوم عليها التقسيم الملائم للعمل [1] .

3. الحاجة إلى المعلومات والبيانات

يهدف نظام المعلومات إلى توفير المعومات والبيانات للأنظمة الأخرى ، الداخلية منها والخارجية ، وإلى نظام اتخاذ القرار الخاص بالمؤسسة :وكذا الجماعات الحكومية لتستعملها في التخطيط الاقتصادي ، والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية ، وما شابه ذلك ، فإن طلبت هذه المعلومات من منشأة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا [2] .

4. إعتماد المراجعة الاختيارية

يزيد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ، في هذا النوع من المراجعة كون أن المراجع يستند في النوع السابق من المراجعة على جزء معين من الكل ، الخاص بحجم المفردات المنتقاة ويكون ذلك باستعمال طريقة العينات في اختيار بعض المفردات ، التي تمثل المجتمع، ويتوقف تحديد حجم العينة بشكل كبير على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة.

---

(1) محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 94 .

(2) خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 162 .

وتبعا لما سبق ذكره يظهر لنا اعتماد هذا النوع من المراجعة كعامل ، أساسي في تطوير نظام الرقابة الداخلية ، لأن متانته تتحكم في حجم العينة المختارة من طرف المراجع ، كما يجعل في حالة اطمئنان خاصة بما يتعلق بالجزء الثاني ، والذي لم يكن موضوع الاختيار .

5. إدخال الإعلام الآلي

في بداية استخدام الحاسب الإلكتروني ، فوجئ المراجعون بهذا الجهاز الجديد الغريب ، الذي يغير من أشكال المحاسبة والمراجعة التي ألفوها ، خلال عدة عقود من الزمن [1] ، ولكن إدخال جهاز الإعلام الآلي في ميدان التسيير، أعلن عن ثورة وتطور حقيقي في مجال الطرق المستعملة ، وإن التسيير في عصرنا أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالقرارات السليمة والسريعة ، أيضا أصبحت عملية اتخاذ القرارات تعتمد على المعلومات المعدة داخل المؤسسة ، بقدر ما تعتمد على المعلومات الموجودة في محيطها الخارجي ، وإن السرعة في معالجة المعطيات والمعلومات وإعداد القوائم المالية والمحاسبية ، يعتمد اعتمادا كبيراً على استخدام جهاز الإعلام الآلي [2] ، حيث أن إدخال الإعلام الآلي في التسيير" :من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من خلال الآتي [3] : دقة وسرعة المعالجة وسهولة الحصول على المعلومات وحماية الأصول بوجود برامج مساعدة وتوفير الوقت وتدعيم العمل بكفاءة وخفض تكلفة المعالجة والتحكم في المعلومات .

([1]) إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة دراسة معاصرة** ، ط4 ، جامعة حلوان ، 1999 ، ص 342 .

([2]) Hamini-Allal. **Op.Cit**، P : 24 .

([3]) محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 110 .

الفصل الثاني

إدارة الأرباح

ويعرض من خلال

المبحث الأول: مراحل تطور ومفهوم إدارة الأرباح .

المبحث الثاني : طرق ودوافع إدارة الارباح .

المبحث الاول

مراحل تطور ومفهوم ادارة الارباح

اولاً : مراحل تطور ادارة الارباح

لقد مر اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية بالأرباح بعدد من المراحل المختلفة التي تعبر كل منها على طبيعة هذا الاهتمام والهدف منه ودوافعه وذلك كما يلي:

1. مرحلة التقديرات المحاسبية

لقد سادت هذه المرحلة قبل العقد التاسع من القرن العشرين، وقد تضمن الفكر المحاسبي في هذه المرحلة الكثير من المصطلحات العلمية التي تعبر عن طبيعتها وكيفية الاهتمام بالأرباح خلالها مثل البدائل المحاسبية والاختيارات المحاسبية والسياسات المحاسبية والتغيرات المحاسبية إلى غير ذلك من المصطلحات، والتي تشير جميعها في مفهومها العام إلى حرية الإدارة في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة عند إعداد القوائم المالية وعرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يحقق الهدف من ذلك، ولقد حظيت هذه المرحلة باهتمام الهيئات والمنظمات المختلفة المسئولة عن وضع المعايير سواء المحاسبية أو معايير المراجعة بحيث أصبحت تتضمن بعض المعايير التي تعبر عن ذلك مثل معيار المحاسبة الدولي رقم "8" والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم "5" بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كما أصدر مجلس المبادئ المحاسبية "APB" الرأي رقم "20" بعنوان التغيرات المحاسبية والذي اهتم ببيان أنواع هذه التغيرات ومعالجة أثرها على المعلومات المحاسبية في السنة الجارية[1].

وتعتبر التقديرات المحاسبية ذات أثر على دلالة القوائم المالية المنشورة لما لها من تأثير على درجة إيضاح القوائم المالية، والذي قد يؤثر على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لهذه القوائم[2].

يرى الباحث أن اختلاف التقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وإيضاحاتها حيث يؤثر على مدى جودة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم وخلوها من الأخطاء والتحريف والتحيز.

2. مرحلة تمهيد الدخل

---

(1) محمد أحمد إبراهيم خليل ، **مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها** ، (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني ، 2005م) ، ص ص220-221.

(2) سالم سليمان سالمان ، **دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2009م) ، ص22 .

يشير تمهيد الدخل في الفكر المحاسبي إلى التدخل المعتمد من قبل الإدارة بغرض تجنب حدوث أية متغيرات مؤثرة في اتجاه رقم الدخل المعلن والمستهدف للتمهيد بما يتفق مع أهداف الإدارة المحددة مسبقاً بخصوص الإفصاح عن المعلومات المحاسبية[1].

ولقد سادت هذه المرحلة خلال العقد التاسع من القرن العشرين، وتسمى أيضاً مرحلة التلاعب المحاسبي Accounting Manipulation، آو التلاعب في الأرباح Earning Manipulation، أو تقلبات الربح Earning Fluctuations، وتعتبر هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة مع زيادة تدخلات الإدارة في إعداد المعلومات المحاسبية بحيث تقوم بتطويع الطرق والأساليب المحاسبية لتعديل رقم الربح بالشكل الذي يحقق إستراتيجية الإدارة في توقيت الإفصاح عن هذا الربح، لذا فقد عرف تمهيد الدخل بأنه محاولة الإدارة للتخلص من الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح المحاسبية بشرط أن تكون في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

في حين يرى أخر أن تمهيد الدخل المحاسبي هو خفض حدة التذبذبات في الأرباح الفعلية المنشورة حول رقم معين للربح المتوقع ترى الإدارة أنه الربح العادي للوحدة الاقتصادية، ويعبر عن ذلك سلوك إداري رشيد، نتيجة ذلك ظهرت الإستراتيجية الإدارية المختلفة التي تبرر سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح وممارسة تمهيد الدخل، خاصة وان الإستراتيجية كمفهوم تعبر عن فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المناهج البديلة لتحقيق أهداف التنظيم المرسومة، ومن هذه الإستراتيجيات[3]:

أ. إستراتيجية تعظيم الأرباح

وتهتم هذه الإستراتيجية بتعظيم أرباح الفترة الحالية على حساب الفترات القادمة من خلال اختيار المعالجات المحاسبية التي تحقق ذلك مثل رسملة بعض المصروفات وإهلاكها على فترات زمنية طويلة.

ب. إستراتيجية تدنيه الأرباح

وهي على عكس الإستراتيجية السابقة ويتم استخدامها إذا كانت تتفق مع فلسفة ونوايا الإدارة وتلبي تطلعاتها المستقبلية والتي تسعى إلى زيادة الأرباح المستقبلية على حساب الأرباح الحالية.

ج. إستراتيجية الحد من التباين في الأرباح

وتعبر هذه الإستراتيجية عن طبيعة هذه المرحلة والقائمة على استخدام تمهيد الدخل في الحد من هذا التباين، وتعكس هذه الإستراتيجية بعض السلوكيات الإدارية التي تنظر إلى الأرباح كأحد عناصر تقييم أدائها والتعبير عن المخاطر التي تواجهها الوحدة الاقتصادية نتيجة لتعدد هذه الإستراتيجيات والتي تعبر

---

(1) على محمد حسن هويدي ، **دراسة إختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية** ، (الكويت : مجلة الإدارة العامة ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 374.

(2) Beidlman , C, R.Income Smoothing ; The Role of Management , **The Accounting Review** , 1973, p.653.

(3) أحمد هاني بحيري ، **دراسة تحليلية إخبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1993م) ص ص12 ، 13.

جميعها عن تدخلات الإدارة في تحديد الأرباح المحاسبية، واتخاذ القرارات الإدارية التي تؤثر على توقيت وقوع الأحداث المالية وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية[1].

يرى الباحث أن هذه المرحلة تضمنت العديد من المصطلحات والتي بلغت نحو ثمانية مصطلحات مما يشير إلى عمق الفكر المحاسبي وثراؤه في تناول الأبعاد المختلفة لعملية إدارة الأرباح، كما يشير إلى الآثار المتعددة لعملية إدارة الأرباح على الوحدة الاقتصادية والمهتمين بها، حيث تعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة السابقة حيث أتت متضمنة ما قبلها علاوة على تناولها لأبعاد جديدة تعبر عن أهمية عملية إدارة الأرباح وتأثيرها الفعال داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.

3. مرحلة إدارة الأرباح

يرى البعض أن مشكلة تمهيد الدخل إنما نشأت من داخل المهنة بسبب عجزها عن التوصل إلى قياسات محددة للظاهرة المحاسبية الواحدة، حيث ما كان من الممكن أن تظهر هذه المشكلة في حالة عدم توافر البدائل والخيارات المناسبة بخصوص قياس والإفصاح عن حجم النفقة أو الإيرادات ومن ثم تحديد رقم الدخل، وقد تطور الأمر من الاهتمام بمسألة ضبط اتجاه الأرباح على مدار عدة فترات أي تمهيد الدخل إلى تعظيم أو تدنية الأرباح المحاسبية لخدمة غرض أو أغراض معينة وهو ما يعرف بظاهرة إدارة الأرباح[2].

لقد سادت هذه المرحلة من بداية العقد العاشر من القرن العشرين وحتى الآن، وتسمى مرحلة إدارة الاستحقاق، ويطلق عليها أيضاً Big – Bath Accounting، ولا تنفصل هذه المرحلة عن المرحلتين السابقتين وخاصة المرحلة الثانية، كما تتميز هذه المرحلة بأن تدخلات الإدارة في تحديد الأرباح بدأت تأخذ بعدا جديدا يعبر عن دوافعها المختلفة للقيام بذلك، لذا لا يتفق الباحثين مع الرأي القائل بأن إدارة الأرباح ليس لها علاقة بتمهيد الأرباح، ولكن يمكن القول بان تمهيد الدخل أحد الأدوات التي تستخدم في ممارسة عملية إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية، ولذا ستكون هذه المرحلة هي محل الاهتمام والدراسة لأنها تجب المراحل السابقة لها، علاوة على إظهار دور الاستحقاقات في عملية إدارة الأرباح وما تلقاه من اهتمام في بعض الوحدات الاقتصادية [3] .

ثانياً: مفهوم إدارة الأرباح

يرى البعض أن هنالك اتجاهان متمايزان لتوصيف مفهوم إدارة الأرباح هي:[4]

---

(1) عمر عيسى جهماني ، **سلوك تمهيد الدخل في الأردن – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان** ، (عمان : المجلة العربية للمحاسبة ، مجلس التعاون لدول الخليج ، العدد الأول ، 2001م) ، ص ص111 ، 112 .

(2) مدثر طه أبو الخير ، **إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني على التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية** ، (القاهرة : المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 1999م) ، ص10 .

(3) محمد احمد إبراهيم خليل ، مرجع سابق ذكره ، ص223 .

(4) B abaly on L,, Earning management By firmsapply ing international Financial Reporting Standards ,, Implications for valuation , unpublished , phd, switzer lang universting , of Fribourg , 2004 , pp 1011- p202 .

الاتجاه الأول: أن إدارة الأرباح هي تعبير عن الممارسات التي تتم في نطلق المعايير المحاسبية، ومن ثم فهي مختلفة عن التلاعب في التقارير المالية الذي يمثل نوعاً من التحريف أو الحذف المعتمد للحقائق الجوهرية بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية.

الاتجاه الثاني: أن إدارة الأرباح هي تعبير عن الممارسات التي تتم بمخالفة المعايير المحاسبية ومن ثم تعتبر نوعاً من التلاعب في التقارير المالية.

وفي هذا الاتجاه قدمت الأبحاث المحاسبية العديد من التعاريف لإدارة الأرباح، منها تعريف Schiper حيث عرفها بأنها "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على مكاسب خاصة، وليس بهدف تسهيل عملية التشغيل الحيادي لهذه التقارير، وأنه في حالة توسيع ذلك سيتضمن إدارة الأرباح الحقيقية والتي تمارس من خلال تغيير قرارات التمويل من اجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها، وقد اعتبر بعض الكتاب هذا التعريف أنه قدم المنظور الأولي عن إدارة الأرباح [1] .

عرفها كاتب أخر "على أنها التدخل المتعمد من قبل الإدارة قي عملية إعداد التقارير المالية وذلك بنية التأثير على أصحاب المصلحة، أو تعديل مخرجات التعاقدات" وفي هذا السياق اعتبر البعض "أن إدارة الأرباح تتمثل غي الممارسة الإستراتجية للاختيار الإداري في تضخم رقم الأرباح المقرر عنه للأطراف الاقتصادية الفعلية أو المقرر عنها لتحويل الدخل بين الفترات المختلفة"[2].

كما يرى أحد الباحثين أن إدارة الأرباح تعني "تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب إستراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح وذلك تفادياً لمواقف تعاقدية معينة، أو للتقرير عن مستوى مرضي من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة"[3].

كما تعرف إدارة الأرباح بأنها "تلك التي تحدث عندما يستخدم المديرون الحكم في إعداد التقارير المالية وفي هيكلة العمليات المالية، لتعديل التقارير المالية من أجل تضليل بعض أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الراهن للشركة أو للتأثير على العوائد التعاقدية المعتمدة على الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنهاً[4].

وتعرف إدارة الأرباح بأنها "أي سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على صافي الدخل الذي يظهر بالقوائم المالية دون تحقيق مزايا اقتصادية حقيقية، ولكنه قد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل، وتهدف الإدارة من خلال تأثيرها على الدخل إلى تحقيق منافع ذاتية لها، أو لأغراض التأثير على مستخدمي

---

1) Schipper.K," **Commentar on Earnings Management**",Accounting Horizon, 1989. Vol,13,No,4,p368 .

2) Degeorge et al ," **ThresholdsEarnings Management to Exceed** ",Journal of Business,1999,Vol,72.p33 .

(3) مدثر طه أبو الخير، **مرجع سابق ذكره** ، ص 9.

(4) محمد عبدالفتاح محمد ، **إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح** ، (القاهرة : مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2007م) ، ص 200 .

المعلومات المحاسبية"، وكذلك تمثل إدارة الأرباح تدخلا مقصودا من جانب الإدارة في عملية إعداد القوائم المالية بغرض تحقيق بعض المكاسب الخاصة ومن الملاحظ أن هناك مشكلة في التعامل مع مثل هذا السلوك، حيث أن تأثيره على الأرقام المحاسبية المفصح عنها يتوقف على نية وهدف الإدارة والتي تمثل عوامل غير قابلة للملاحظة[1].

كما تعرف أيضا "بأنها عبارة عن ممارسات مقصودة من قبل الإدارة بشأن قياس الربح والتقرير عنه لكي يعكس رغبات ومصالح الإدارة أكثر من كونه انعكاساً للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. وتأخذ هذه الممارسات بعدين أساسيين هما: إما زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية، أو العكس. وقد يكون ممارسة إدارة الأرباح أما لأسباب خارجية أو داخلية . وتتمثل أهم الأسباب الخارجية في مقابلة تنبؤات المحللين الماليين، وما يفرضه سوق الاقتراض والمنافسة، أما الأسباب الداخلية فتتمثل غالبا في حوافز ومكافآت الإدارة"[2].

عرف أخر إدارة الأرباح "بأنها عملية قيام الإدارة باستخدام المعايير المحاسبية المتعارف عليها بصورة متعمدة للوصول برقم صافي الربح إلى رقم مرغوب فيه"[3].

بينما يعرف أحد الكتاب إدارة الأرباح بأنها "تعمد تقديم بيانات غير صحيحة عن الأرباح من خلال تخفيض الأرقام المعبرة عنه والتي كانت ستختلف في غياب أي تلاعب"[4].

ووصف أخر إدارة الأرباح "بأنها التدخل في عملية إعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة أو الوصول إلى مبالغ محددة مقدما ثم وضعها بمعرفة الإدارة عن طريق وسائل مختلفة، مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية وذلك بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة أو للتأثير على التدفقات التي تعتمد على التقديرات المحاسبية التي تم التقرير عنهاً[5].

---

(1) وصفي عبدالفتاح حسن ، **تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي** ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول ، 1997م) ، ص ص 9 – 10.

(2) صفا محمود السيد ، **إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، 2004م) ، ص 14 .

(3) Beneish, M., "Earnings Management: A perspective", Journal Managerial Finance ,Vol,27.No.122,2001,p.4 .

(4) محمد أحمد إبراهيم خليل ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 233 .

(5) عمر عيسى جهماني ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 110 .

المبحث الثاني

طرق ودوافع إدارة الأرباح

أولا : طرق إدارة الارباح

تعتمد الإدارة في ممارسات أنشطة إدارة الأرباح واختيارها الإستنسابي للتسويات المحاسبية على طرق محددة، يمكن من خلالها زيادة الأرباح المقرر عنها أو تخفيضها، بما يتفق مع رقم مستهدف للأرباح، أو تحقيق توازن مستمر في الأرباح، وتتمثل أشكال إدارة الأرباح فيما يلي[1] :

1. تمهيد الدخل

يعتبر تمهيد الدخل أو الأرباح أكثر طرق إدارة الأرباح شيوعاً، ويرتكز على قيام الإدارة بتحقيق استقرار في أرقام الأرباح من فترة لأخرى . كما يمكن تعريفه بأنه"تثبيت التقلبات حول مستوى معين للأرباح، الذي يؤخذ بأنه عادي للمنشأة[2].

وهو بذلك يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل (الموجبة أو السالبة) إلى أدنى حد ممكن، وهو بذلك يرتبط بالرغبة ببقاء أرباح الوحدة ضمن حدود معينة عبر السنوات المتتالية بهدف المحافظة على أسعار أسهمها في السوق بينما تتعدد دوافع إدارة الأرباح وتتخذ أبعادا مختلفة[3].

من خلال تمهيد الدخل يتم إزالة الانخفاض والارتفاع في الدخل على مدار فترات مالية مختلفة وذلك من خلال تخفيض الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في تعلية الدخل في السنوات السيئة للحفاظ على استقرار معدل الدخل ونموه من سنة وأخرى بدرجة معقولة بما يبعث الثقة في إدارة المنشأة[4].

وتعبيرا عن مستوى تدخل الإدارة ، فقد ظهرت أنواع مختلفة من عملية تمهيد الدخل منها[5]:

أ. التمهيد الطبيعي للدخل

وهو الذي ينتج عن العمليات والأنشطة العادية للوحدة الاقتصادية لتوليد الأرباح دون تدخل الإدارة

ب. التمهيد المتعمد للدخل

ويتضمن الأنواع التالية:

---

(1) ماهر مصطفى أحمد ، **العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة هذه القدرة عن طريق تمهيد الأرباح الفعلية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للتجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الخامس والعشرون ، 2000م) ، ص 441 .

(2) أمال محمد محمد عوض ، **مرجع السابق ذكره** ، ص 60 .

(3) Lawrence J. Abbott, Susan Parker, and Gary F. Peters, "**Earnings Management, Litigate risk, and Asymmetric Audit Fee Responses** ", Journal of Practice & Theory, Vo.25, No.1,2006, Pp.85-98 .

(4) محمد رضا محمد عبدالسميع ، **مرجع السابق ذكره** ، ص 162 .

(5) إسماعيل إبراهيم جمعه ، **نظم الحوافز والقوائم المالية – نموذج لتفسير أثر ربط نظم الحوافز بصافي الدخل على عدالة القوائم المالية** ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الثاني ، 1989م) ، ص 257 .

– التمهيد الحقيقي للدخل: يكون من خلال تدخل الإدارة في هيكل الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية، (أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو إدارية) [1].

– التمهيد الاصطناعي للدخل: ويسمى أيضاً بالتمهيد المحاسبي للدخل أو التمهيد الدفتري أو التمهيد الوهمي ويعتمد على تدخل الإدارة في الاختيار بين الطرق والأساليب المحاسبية بهدف تقليل التذبذب في الأرباح بين الفترات المختلفة،وذلك على اعتبار أنه ناتج عن إجراءات محاسبية دون قرارات اقتصادية، وذلك للتأثير على نتيجة النشاط في الفترة المالية عن طريق إعادة تبويب وعرض القوائم المالية، ولذا هذا النوع لا يمكن أن يكون له تأثير على التدفقات النقدية[2].

– التمهيد التصنيفي للدخل: ويتحقق ذلك من خلال التصنيف الداخلي لعناصر قائمة الدخل أو من خلال التوزيع الزمني للأحداث المختلفة للوحدة الاقتصادية باستخدام التوقيتات المخططة[3].

وبالرغم من تعدد هذه الأنواع واتفاق معظم الكتاب على أن التمهيد الاصطناعي أو المحاسبي للدخل هو الأكثر خضوعاً للدراسة والبحث،إلا أن إحدى الكتابات ترى انه من الصعب تحديد ما إذا كان التمهيد قد حدث من خلال تمهيد حقيقي أو محاسبي أو غيرهما، وذلك لأنه ينتج عن أنواع مختلفة من السلوك الإداري وبالتالي يكون نتيجة تأثير مشترك لأكثر من نوع من أنواع التمهيد[4].

مما سبق يستنتج الباحث الأتي:

1. يعتبر تخفيض تقلبات الدخل أداة من أدوات الإدارة في التلاعب بالسياسات المحاسبية المطبقة بالمنشأة.
2. يعتمد تخفيض تقلبات الدخل على المفاضلة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي.
3. يعتبر تخفيض تقلبات الدخل أداة اتصال بين الأطراف ذوي العلاقة داخل المنشأة.

لذلك تبين للباحث أنه يمكن للإدارة استخدام طريقة تمهيد الدخل لممارسة إدارة الأرباح إما لتحقيق المنافع الذاتية أو لدوافع التكاليف السياسية أو التشريعات القانونية وكذلك دوافع سوق رأس المال حيث يمكنها الاستفادة من حدة تقلبات الدخل حسب ما تقتضي الحاجة.

2. المحاسبة الإبداعية:

---

(1) Pourciau ,S. ,"**Executive ChangesEarning Management and non Routine** ", Journal of Accounting and Economies ,Vol.16 , 1993, P53

(2) عبدالله على عسيري ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 161 .

(3) سعيد محمد سعيد ، **دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الرابع ، الجزء الثاني ، 2011م) ، ص 90.

(4) زينات محمد محرم ، **أثر اختيار الطرق المحاسبية على إستقرار الدخل دراسة لتقييم فرض تمهيد الدخل المحاسبي** ، (الإسكندرية : مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، 1989م) ، ص 372 .

إن الإبداع لـه جانبين جانب إيجابي والأخر سلبي، فقد يكون المحاسب مبدع بشكل إيجابي وذلك بتفهم جميع المفاهيم والسياسات المحاسبية وتطبيقها من حيث الروح وليس النص، وقد يكون الإبداع سلبي وذلك من خلال استغلال المحاسب للمفاهيم المحاسبية بشكل إبداعي لإخفاء الحقائق المالية[1].

فقد عرفت المحاسبة الإبداعية "بأنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال الأخذ بمزايا الغموض في القواعد المحاسبية واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين القواعد، لتغيير القوائم المالية مما هو عليه لتصبح بالصورة التي يرغبها معدي القوائم المالية"[2].

وعرف أخر المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعهاً[3].

ويطلق البعض على المحاسبة الإبداعية المحاسبة الإبتكارية والتي تعتمد على الاختيار من السياسات المحاسبية البديلة للتلاعب والغش لتحويل الأرقام المحاسبية من وضع معين إلى وضع أخر مخالف، يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير، مما يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم انهيار الشركات[4].

حيث تتعدد أساليب المحاسبة الإبداعية فهي تتمثل في نوعية القرارات التي تدرس وتطبق وخاصة عند إعداد القوائم المالية، وهذه الأساليب عندما تتبع فهي ذات تأثيرات إما موضوعية وإما شكلية، فهي تتيح للمحاسب الفرصة في الاختيار بين البدائل المتعددة، فكل بديل منها يوثر بشكل أو بأخر في شكل ومضمون القوائم المالية وتتمثل أهم هذه الأساليب في الأتي[5]:

أ. الاختيار بين بدائل الطرق والسياسات المحاسبية.

ب. التلاعب في التقديرات التي تتم في الأرقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الإنتاجي للأصول عند حساب الإهلاك.

ج. تضمين الحسابات عمليات اصطناعية (وهمية) تؤدي إلى تحسين الوضع الحالي.

د. التحكم في توقيت الاعتراف بالعمليات والصفقات.

3. محاسبة التغير الكبير

---

(1) وليد بن فهد بن عبدالعزيز الرسيني ، مرجع سابق ذكره ، ص 31 .

(2) على محمد يوسف ، **استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي** ، (القاهرة : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2005م) ، ص 114 .

(3) يسري أمين سامي ، **المراجعة وتعظيم منفعة المعلومات في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 1990م) ، ص 201 .

(4) أحمد رجب عبدالملك ، **جودة تقارير الأعمال السنوية للشركات المسجلة بالبورصة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، العدد الأول ، 2009م) ، ص 83 .

(5) أحمد هاني بحيري ، **دراسة اختيارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1993م) ، ص 45 .

يستخدم مصطلح "محاسبة التغير الكبير Big Bath Accounting" للإشارة إلى الأفعال التي تتخذها الإدارة خلال فترات الضغوط التنظيمية، بما يتضمن ذلك تعيين إدارة تنفيذية جديدة، فإذا كانت المنشأة تقرر عن خسائر، فإن الإدارة تشعر بأنها مجبرة على التقرير عن خسارة كبيرة ولمرة واحدة، فليس لديها ما تخسره في ذلك الوقت، فتقوم بتخفيض الأصول وتقرر في الفترة الحالية عن التكاليف المتوقعة مستقبلا، بما يمكن من تعزيز الأرباح في الفترات المستقبلية[1].

وفي حالة وجود أنباء غير سارة بشكل كبير، تقوم الإدارة بتخفيض الأرباح التي تقرر عنها، من خلال تعظيم التغيرات الكبيرة في الفترة الحالية، من أجل تعظيم الأرباح المستقبلية، أما إذا كانت تلك الأنباء سارة، فإن الإدارة تقوم بتمهيد الأرباح، اعتماداً على المستويات الملحوظة للتدفقات النقدية[2].

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح

إن ممارسة إدارة الأرباح يكمن من وراءها العديد من الدوافع والأهداف التي تسعى لتحقيقها الإدارة ، فقد يكون محركها إما تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندئذ تكون هذه الدوافع ذات صفة انتهازية أو قد يكون محركها هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة وذلك بهدف ضمان بقاء استمرار المنشأة في سوق المنافسة، وعندئذ تكون هذه الدوافع لتحقيق كفاءة المنشأة[3].

لا تمثل أساليب إدارة الأرباح غاية لذاتها بل تتبع من حوافز ودوافع ذاتية وخارجية، وقد بينت الدراسات المختلفة التي اعتمدت الأسلوب الميداني أنواعاً متعددة من الدوافع وبحسب البيئة التي أجريت فيها، ولغرض وضع تلك الدوافع في أطر محددة، فإنه يمكن وصفها ضمن مجاميع رئيسه ومن ثم تبويبها إلى تبويبات فرعية في تشابه وتناسق الأهداف، ضمن المجموعة الأولى الدوافع المرتبطة بالتعاقدات (كرواتب ومكافآت الإدارة وعقود المديونية) وهي دوافع ذاتية تناولتها البحوث المحاسبية الوضعية، والأخرى ترتبط بالتشريعات ولا سيما الكلف السياسية والضريبة وأساليب الاحتكار، فيما مثلت دوافع السوق الرأسمالي التي هي ذاتها أهداف إدارة الأرباح، ومكون أساسي لدوافع إدارة الأرباح، إذ يمثل هدف الإيفاء بتوقعات المحليين الماليين هدف رئيسيا لها[4].

أ. دوافع تعاقدية

---

(1) محمد الشواربي ، **تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة أساس الاستحقاق المحاسبي** ، (القاهرة : المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1997م) ، ص 126 .

(2) ماهر محمود رسلان ، **العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية** ، (القاهرة : مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 1992م) ، ص 53 .

(3) سمير كامل محمد ، **اثر جودة لمراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية** ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الأربعون ، العدد الأول ، 2008م) ، ص 14 .

(4) وسن يحي أحمد الساكني ، **إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية** ، (بغداد : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة ، جامعة بغداد ، 2010م) ، ص ص 29 – 30 .

إن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح ترتبط بالتفسيرات التي قدمها التنظير الإيجابي في المحاسبة للاختيار المحاسبي بشكل عام، فنظراً لأن البيانات المحاسبية تستخدم في المساعدة على تنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الأطراف المختلفة سواء داخل المنشأة أو بين المنشأة والأطراف الخارجية، لذلك فإن الإدارة تحاول بصورة جادة التأثير على هذه البيانات، وذلك للتأثير على الناتج النهائي لهذه التعاقدات، وتتمثل هذه التعاقدات في الأتي[1].

يرى أحد الكتاب أن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح ترتبط بالأرقام المحاسبية التي تحتويها عقود المنشأة، ولذلك فإن المنشاة ترتبط بنوعين من العقود لهما علاقة بإدارة الأرباح هما:

العقود الداخلية: وهي التي تكون بين المنشأة (ممثلة في الملاك وحملة الأسهم) وبين الإدارة التنفيذية ومن أهم هذه العقود، عقود مكافآت وتويضات الإدارة.

العقود الخارجية: وهى التي تكون بين المنشأة وبين الأطراف الخارجية ومن أهم هذه العقود عقود الدين[2].

يرى الباحث أن من أبرز العقود التي تستخدم فيها أرقام المحاسبية، هي عقود المكافآت وتعويضات الإدارة وعقود الدين، خاصة المرتبط بأرقام الربح والتدفق النقدي لذلك فأن الإدارة تسعى إلى تحسين صورة الأرباح بما يتفق مع الصورة المقبولة للتدفق النقدي كسب أكبر قدر من المكافآت والحصول على القدر المطلوب من عقود المديونيات.

أ. عقود المكافآت وتعويضات الإدارة

يهدف نظام الحوافز إلى تشجيع الإدارة على بذل أقصى جهد ممكن في سبيل تحقيق مصلحة الملاك، ولكي ترتبط الحوافز بالجهد المبذول غالباً ما يحتوي نظام الحوافز على حدين هما، الحد الأدنى والحد الأقصى. ومن المفترض أن نظام الحوافز بهذا الشكل في ظل توافر السلوك الانتهازي لدى الإدارة قد يؤثر على دوافع الإدارة للتأثير على الدخل (إدارة الأرباح) بإحدى الحالات الأربعة التالية: حالة زيادة الدخل الفعلي عن الحد الأقصى للحوافز، عندئذ قد يتولد دوافع لدى الإدارة لتخفيض دخل الفترة الحالية لصالح زيادة دخل الفترة أو الفترات التالية، وحالة انخفاض الدخل الفعلي عن الحد الأدنى للحوافز، وعندئذ قد يتولد دافع لدى الإدارة لزيادة دخل الفترة الحالية على حساب الفترة أو الفترات التالية، وحالة أن مستوى الدخل الفعلي يقل بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى للحوافز، وعندئذ قد يتولد دافع لدى الإدارة لتخفيض الدخل إلى مستوى أقل مما هو عليه أو التحويل الدخل المنخفض إلى خسائر حتى تضمن الإدارة الحصول على مكافآت في الفترة أو الفترات التالية ويطلق على هذا السلوك Big Bath. وحالة إذا كان دخل الفترة الحالية

(1) صفاء محمود السيد ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 22 .
(2) عبدالفتاح أحمد على خليل ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 500.

سوف يتخذ كمعيار لتحديد مكافآت الإدارة في الفترة التالية، عندئذ قد يتولد دافع لدى الإدارة لتجنب وضع مستوى يصعب تحقيقه عملياً في الفترات المقبلة[1].

يرى الباحث مما سبق أن عقود المكافآت وتعويضات الإدارة والتي تمثل نظام الحوافز بالمنشأة تعتمد بصورة كبيرة على أرقام الربح المحاسبي، وبالتالي فإن الإدارة ستختار الطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة الحالية، بشكل يتفق مع الأرباح المحددة في عقود المكافآت والتعويضات للإدارة، ومن ثم فإن هذه العقود تعطي المديرين دافع قوي لممارسة إدارة الأرباح.

ب. عقود المديونية

يتم اخذ الحاجة إلى التماشي مع شروط المديونية في عقود الديون بعين الاعتبار على أنها محفز لإدارة الأرباح بالنسبة للشركات التي تكون قريبة من انتهاك تلك القيود، إما بتجنب انتهاك تلك القيود، أو محاولة التقليل من حدة الضوابط التي تتضمنها عقود الديون والتي تقوم على أساس الأرقام المحاسبية، وتمثل عقود المديونية تعهداً على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة كتحديد حد أعلى للتوزيعات، أو تحديد حد أعلى لنسبة السيولة، ونسبة المديونية ، وكذلك تقييد الإدارة في الحد من إصدار سندات ديون جديدة ويعتمد تحديد هذه الحدود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، أيضاً قد تفرض قيود على الوحدة الاقتصادية عند الاندماج أو الانضمام في وحدات اقتصادية أخرى، وقد تزيد تلك القيود تبعاً لكل حالة على حدة على حسب الظروف والعوامل القائمة[2].

فعندما تتقدم الشركة بطلب للحصول على قرض يجب أن توفر القوائم المالية تأكيداً على قدرة الشركة على سداد التزاماتها، حيث تعتبر نسبة المديونية أو الاقتراض من العوامل الهامة لقياس مؤشر الخطر لأي منشاة، لأن زيادتها تعني احتمال عدم قدرة المنشأة على سداد القروض وما عليها من التزامات للغير والاقتراب من العسر المالي وعدم استمرار المنشأة ويجب أن تكون هذه النسبة (إجمالي الالتزامات للغير إلى إجمالي حقوق الملكية) اقل من الواحد الصحيح[3].

وأقد أثبتت جميع الدراسات أن هناك علاقة جوهرية بين زيادة نسبة المديونية ودوافع الإدارة لاستخدام أساس الاستحقاق الموجه (الموجب) لزيادة الربح . كما أثبتت الدراسات أيضاً أنه عند رغبة المنشأة في

---

(1) وصفي عبدالفتاح حسن ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 9 – 11 .
(2) فواز سفير القثامي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 260 .
(3) محمد سعيد جنيدي،**"اثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح** ، (القاهرة : المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 2004م) ، ص 82.

الحصول على قروض جديدة تلجأ الإدارة لزيادة الربح لتحسين المقاييس المالية للشركة وتخفيض نفقات الاقتراض على المنشأة[1].

يرى الباحث أن المنشآت طالبة القرض قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام العديد من الوسائل والأساليب المحاسبية التي تفي بمتطلبات الحصول على القروض، وإظهار مركز مالي قوي يفيد مقدرتها على السداد، حيث يترتب على عدم الوفاء بالشروط التي تتضمنها عقود الدين تحمل المنشاة تكاليف أخرى كتكاليف إعادة التفاوض، وتكاليف إعادة التمويل.

2. دوافع ترتبط بالتنظيم التشريعي

تظهر الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد لدى الإدارة بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات، يمكن للإدارة التأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين، مما يقلل الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأة، لذا يمكن تنقسم الدوافع المرتبطة بالتنظيم التشريعي إلى أربعة محاور رئيسة، تتم من خلالها ممارسة إدارة الأرباح واختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل والمتمثلة فيما يلي[2]:

أ. التكاليف السياسية

هي تلك التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التدخلات الخارجية من الحكومات والهيئات والمنظمات لحجز الثروة من الوحدات الاقتصادية وإعادة توزيعها لجهات أخرى من المجتمع التي قد تؤثر على قيمة تلك الوحدات، تتمثل تلك التكاليف في الأعباء التي تتحملها الوحدة الاقتصادية ذات الحجم الكبير أو الحصة السوقية الكبيرة أو تلك التي تعتمد بشكل كبير على رأس المال الثابت أكثر من اعتمادها على العمل اليدوي، مثل الأعباء الاجتماعية، وزيادة معدلات الضريبة ومنع سياسة الاحتكار، والرقابة على سياسة التسعير، وزيادة أجور العاملين، وتعتبر مثل هذه التكاليف بمثابة أعباء إضافية تتحملها الشركة، لذا يتوقع أن تستخدم الإدارة تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أرباحها حتى لا تتعرض لمثل هذه التكاليف مع محاولة تجنبها[3].

تعد القوائم المالية مصدر المعلومات وتستعمل من قبل الحكومة في تمييز الوحدات ونقل الثروة، كما تستعمل من قبل اتحادات العمال في دعم مطالبهم بزيادة الأجور، وكذلك المجتمع (المستهلكين) يستعملون القوائم المالية في تقييم معقولية أسعار السلع والخدمات المقدمة، لذا تعد التكاليف السياسية واحداً من العوامل

(1) محمد رضا محمد عبدالسميع ، **أثر ممارسات إدارة الربح على قياس الوعاء الضريبي** ، (الإسكندرية : المؤتمر العلمي السادس تعزيز القدرة التنافسية الإستراتيجيات والسياسات والآليات ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005م) ، ص 165 .

(2) هادي مسعود معروف ، **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح** ، (القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2010م) ، ص 55 .

(3) وسن يحيى أحمد ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 33 .

التي تؤثر في تفضيل الإدارة للطرائق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود دخل مرتفع بشكل غير عادي يزيد من احتمالات التعرض لضغوطات وتدخلات خارجية في شؤون الوحدة[1].

يرى الباحث أن الشركات كبيرة الحجم قد تفضل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض الربح الصافي رغبة منها في تجنب التكاليف السياسية التي قد تفرضها بعض الدول على المنشات ذات الأرباح العالية كزيادة الضرائب أو تحميلها بأعباء اجتماعية مرتفعة.

ب. المدفوعات الضريبية

تعتمد الضرائب على ما يتم تحقيقه من أرباح ، فكلما ذادت هذه الأرباح زاد مقدار الضريبة المفروضة، وإذا انخفضت الأرباح قل مقدار الضريبة لذا تعد المدفوعات الضريبية من أهم الدوافع لممارسة إدارة الأرباح إما لتجنب الضريبة، أو تخفيضها قدر الإمكان أو التأجيل إلى فترة قادمة[2].

لذلك من المحتمل أن تلجأ الشركة إلى استخدام الطرق التي تؤدي غلي تخفيض الأرباح، مثل التغير من طريقة تسعير المخزون الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً عندما يكون هنالك ارتفاع في الأسعار مما ينتج عنه تحقيق وفر ضريبي[3].

إن ضريبة الدخل لا تتحدد مباشرة على الدخل المحاسبي لذلك يتم تبني سياسة محاسبية معينة يعتمد عليها لأغراض احتساب الوعاء الضريبي، تعد ضريبة الدخل من أهم العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وإن سلوك الإدارة يتأثر بالمفاضلة بين الطرائق والسياسات المحاسبية وفي الآثار المحتملة لتبني هذه الطرائق والسياسات على المدفوعات الضريبية المستقبلية للوحدة الاقتصادية[4].

في بعض الأحيان يكون هنالك إعفاء ضريبي للمنشأة خاصة خلال السنوات الأولى من تأسيسها، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح وذلك للاستفادة من فترة الإعفاء، فتقوم بتعظيم رقم الأرباح المنشورة بالقوائم المالية، الأمر الذي يحسن صورة المنشاة في السوق وينعكس هذا بدوره على أسعار أسهمها وبالتالي زيادة قيمتها، فعلى سبيل المثال وليس الحصر يمكن لإدارة المنشأة خلال فترات الإعفاء الضريبي

---

(1) منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء- مدخل حوكمة الشركات** ، (د . م ، دار المعرفة الجامعية: 2009) ، ص 41 .

(2) فواز سفير القثامي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 262 .

(3) منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء – مدخل حوكمة الشركات** ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2009) ، ص41 .

(4) جبريل إبراهيم الدعراوي، محمد نواف عابد ، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ، في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، (فلسطين : مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، 2009م) ، ص 826 .

تحقيق وفورات ضريبية حقيقية عن طريق تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة مثل رسملة بعض النفقات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى خلال فترات الإعفاء الضريبي[1].

ويرى أحد الباحثين أن المنشآت التي تخضع لقوانين الضرائب تميل إلى إدارة الأرباح والتي تكون بهدف تخفيض الربح ومن ثم تخفيض وعاء الضريبة[2].

يرى الباحث أن المنشأة عندما يكون دخلها خاضعاً للضريبة، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح من خلال تبني سياسات محاسبية من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض رقم صافي الدخل في نهاية الفترة المالية من خلال التقارير المقدمة لمصلحة الضرائب، وبالتالي تخفيض الوعاء الضريبي، حيث أن بعض المنشآت تحتفظ بنوعين من السجلات إحداهما يعكس نتائج الأداء الفعلي للمنشأة أو يعكس على الأقل ما ترغب الإدارة في تقديمه لحملة الأسهم أما النوع الثاني من السجلات فيعكس المعلومات المرغوب تقديمها لمصلحة الضرائب.

ج. تشريعات الاحتكار والدعم الحكومي

أشكال أخرى لدافع التنظيم التشريعي يمكن أن يعطي لإدارة المنشأة حافزاً لإدارة الأرباح، على سبيل المثال في الغالب يكون مديرو الوحدات المنشآت التي تواجه استجوابات بسبب الاحتكار الذي تمنعه قوانين وتشريعات بعض البلدان، لهم حافز لإدارة الأرباح لإظهار ربحية أقل وكذلك مديري الوحدات الذين يطالبون بإعانة أو حماية ربما يكون لديهم دوافع مماثلة، وهنالك العديد من الدراسات اختبرت فيما إذا كان الدعم والإعانات والحماية الحكومية يزيد من احتمالية إدارة الأرباح، حيث أظهرت النتائج أن الوحدات الاقتصادية موضوع التحقيق بممارسة الاحتكار، تسعى إلى تخفيض الدخل خلال تلك السنوات[3].

بينما أثبتت بعض الدراسات أن الوحدات الاقتصادية التي تطالب بحماية تجارتها تميل إلى تأجيل الاعتراف بالدخل في سنة التحقيق[4].

د. الدافع لمنع التدخل الحكومي

غالباً ما تسعى إدارة الوحدات الاقتصادية لتبني إجراءات معينة لتخفيض الأرباح، وأيضاً تقليل الخسائر المتوقعة، بدافع تجنب التدخل الحكومي وذلك يتدخل واضعي القوانين وغيرهم من الجهات الحكومية في شئون تلك الوحدات، وبافتراض توافق دوافع الإدارة والمساهمين من حيث المصالح المشتركة إلى حد ما،

---

(1) أحمد السيد عبدالله ، **أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي على سياسة المحاسبة على المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 1995م) ، ص ص 112 – 113 .

(2) رحاب كمال محمود ، **دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2004م) ، ص 23 .

(3) وسن يحي أحمد ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 35 .

4) Begley , J. (1990) , **Debt covenants and accounting choice** Journal of Accounting and Economic,Vol.27 ,No.1, p 125 .

وبإعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة لتخفيض معدل العائد على حقوق الملكية ومن ثم تخفيض التكاليف السياسية وبالتالي وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية[1].

3. دوافع سوق المال

ترتبط العديد من دوافع إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية، وخاصة الأسعار السوقية لأسهم المنشأة، فتتدخل إدارة الأرباح للتقرير عن أرقام للربح المحاسبي، تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحللين في السوق، أو لرفع أسعار الأسهم، عندما تحدد تعويضاتها بناء على هذه الأسعار في تاريخ محدد، كما في حالة خيارات الأسهم، أو لزيادة الأسعار السوقية في حالة العروض الأولية للأسهم وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:-

أ. تنبؤات المحللين للأرباح

تعتبر تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللون عن السوق، أو التي تصدرها الإدارة أحد الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح، فتهتم الإدارة بمحاولة التقرير عن أرقام للربح المحاسبي يتسق مع تلك التنبؤات، أو تزيد عنها[2].

وتعتمد الفكرة الرئيسية لذلك، على أنه إذا لم تقرر الإدارة عن أرباح تتسق مع التنبؤات، فإنها قد تواجه أثار سلبية، قد تكون تكاليفها أكبر إذا كانت الأرباح المقرر عنها أقل مما هو متنبأ به ولذلك تسعى الإدارة إلى تجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسهم، كرد فعل سلبي من قبل السوق، مع العلم بأن تنبؤات المحللين في معظم الأحيان على المعلومات التي تقدمها الإدارة والمتعلقة بأداء المنشأة مستقبلاً، لذلك تشكل دافعاً للإدارة للتقرير عن أرباح تتوافق مع التنبؤات السابقة[3].

حيث أن الاستثمار في سوق الأسهم ينطوي على مخاطر كبيرة، لذلك فإن المستثمرين وفي كثير من الأحيان يعتمدون على قراراتهم الاستثمارية على توقعات المحللين الماليين لسوق الأسهم، ونتيجة لذلك تشكل التوقعات التي يصدرها المحللون في السوق أو التي تصدرها الإدارة نفسها، أحد الأرقام المستهدفة لإدارة الأرباح وذلك لبناء مصداقية وثقة مع أسواق المال والمستثمرين، فتهتم الإدارة بمحاولة التقرير عن نتائج تتسق مع تلك التنبؤات أو تزيد عنها[4].

على مصداقيتها من ناحية في سوق المال، ولتجنب فقدان ثقة المستثمرين والحد من تطور المنشأة وارتفاع تكلفة رأسمالها من ناحية أخرى.

---

(1) جبريل إبراهيم الدعراوي ، محمد نواف عابد ، **المرجع السابق ذكره** ، ص 830 .
(2) أمال محمد محمد عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 57 .
(3) هادي مسعود معروف ، المرجع السابق ذكره ، ص 53 .
(4) فواز سفير القثامي ، توفيق بن عبدالمحسن الخيال ، **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية** ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السابع والأربعون ، العدد الأول ، 2010م) ، ص 259 .

ب. التأثير على أسعار الأسهم

إن الاستخدام الواسع للمعلومات المحاسبية في تقييم الأسهم بواسطة المستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية، ربما يخلق حافز لدى الإدارة للتلاعب في الأرباح المحاسبية في محاولة منها للتأثير على أداء أسعار الأسهم[1].

تعتبر التقارير المالية أداة هامة في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بها، ويعتبر المستثمرين من أكثر الفئات استخداماً لهذه التقارير، ويعتبر رقم صافي الربح من أهم عناصر التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم أداء المنشآت وفي التنبؤ بالأرباح المستقبلية وبالتالي تقرير فرص الاستثمار[2].

ونظراً لإدراك الإدارة لهذه الحقيقة فإن ذلك يدفعها إلى اتخاذ إجراءات والقيام بممارسات لمواجهة توقعات المستثمرين والمحللين الماليين، في محاولة منها للتأثير على أداء الأسهم في الأجل القصير[3].

كما أن انفصال الملكية عن الإدارة وعرض أهم الوحدات للتداول العام أدى إلى تعرض الوحدات إلى مشاكل الوكالة الإدارية، وأن دافع سوق رأس المال المعتمدة على حقوق المساهمين هي إحدى الآليات المستخدمة للتوافق بين مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم على المدى البعيد، أن الدافع المعتمدة على حقوق المساهمين يشجع المديرين لتعظيم قيمة أسهمهم، وإن هذه الدوافع تم التشكيك بها مؤخراً بعد سيل من حالات إدارة الأرباح الفاسدة وبعد انهيار الشركات الكبرى على سبيل المثال (Enron& WorldCom) لان المديرين أحرار في بيع حصصهم[4].

يرى أحد الباحثين أن عروض حقوق الملكية الأولية يمكن أن تكون دافعا لأنشطه إدارة الأرباح حيث تهدف الإدارة إلى التأثير على السعر السوقي للسهم عند حدوث عروض الأسهم من اجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم. حيث أن عروض حقوق الملكية الأولية تشكل فرصه جديدة لإدارة الأرباح حيث لا يكون هنا سعر سوقي سابق للأسهم، كما يوجد نقص في المعلومات فيعتمد المستثمرون بشكل كبير على معلومات القوائم المالية وبالتالي فإنه هناك فرصه لإدارة الأرباح لتعظيم عائدات بيع الأسهم[5].

يتفق الباحث مع رأي أحد الباحثين في أن الإدارة يكون لديها دافع قوي لممارسة إدارة الأرباح عند إصدار أسهم جديدة وذلك بهدف التأثير على أسعار الأسهم وبالتالي زيادة رأس المال ويتم ذلك من خلال

(Beneish, op,Cit., p.18 . 1)

(2) رحاب كمال الزكي ، **دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2004م) ، ص 25 .

(3) هادي مسعود معروف ، **مرجع السابق ذكره** ، ص 53 .

(4) وسن يحي أحمد الساكني، **مرجع السابق ذكره** ، ص 38 .

(5) إبراهيم محمد على ، **دقة التبوء الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، 1995م) ، ص279 .

زيادة الأرباح، أما عندما ترغب الإدارة بممارسة حق شراء أسهم المنشأة سيكون لديها دافع قوي لتخفيض رقم الأرباح للتأثير المؤقت على أسعار الأسهم حتى يمكنها ممارسة حق الشراء بسعر أقل.

ج. خيارات الأسهم

يشكل تحديد تعويضات ومكافآت الإدارة في شكل خيارات الأسهم دافعا للإدارة لاختيار التسويات المحاسبية الإستنسابية بطريقه تؤثر على زيادة أسعار الأسهم السوقية في تاريخ منح هذه الخيارات ، حيث تتوقف قيمه الخيارات الممنوحة على أسعار الأسهم في تاريخ منحها، فقد ناقش الاقتصاديون أهميه العلاقة القوية بين تعويضات الإدارة والأداء لحل مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإشراف ، ويعتبر منح خيارات الأسهم طريقه أو وسيله محايدة لوضع مصالح المديرين التنفيذيين في إطار واحد مع قيمه المنشأة[1].

(1) صفا محمود السيد ، **إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد الثامن عشر، العدد الأول ، 2004م) ، ص 45 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض هذا الفصل من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني

النشأة و التأسيس [1] :

تم إنشاء بنك فيصل الاسلامى السودانى بموجب الأمر الؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م.

فى مايو 1977م اجتمع المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطنى الدول الاسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فى نصف راس المال المصدق بة آنذاك.

فى 18اغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الاسلامى السودانى كشركة مساهمة عامة محدوودة وفق قانون الشركات لعام 1925م.

⇐ باشر البنك أعمالة فعليا اعتبارا من مايو1978م.
⇐ راس مال المصرح بة 1000 مليون جنية سودانى .
⇐ راس المال المدفوع 510 مليون جنية سودانى للعام2014.

النشاط :

القيام بجميع الأعمال المصرفية و المعاملات المالية و التجارية والإستثمارية و الحرفية والمساهمة فى المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشط التعامل فى مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

النشأة والتاسيس والتطور :

تاسيس بنك فيصل الإسلامى السودانى :

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلاميه كان لسمو الأمير

(1) المرشد ببنك فيصل الإسلامي السوداني 2016 م .

محمد الفيصل فيا الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدرة بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس السابق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفي مايو 1977م اجتمع سته وثمانون منالمؤسسين السودانيين و السعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ سته مليون جنيه سوداني . في أغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حدد القانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعه الإسلامية على تتدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأسمال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدني المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك استثني البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محلة، كما أعفى كذلك من المواد 32،44،45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الإئتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس و أعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة إلى الإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو إمتيازات منصوص عليها في قانون آخر ،أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ،ونص القانون صراحة كذلك أنه لاتجوز مصادرة أموال البنك أوتأميمها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد إنقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وإنتشارها ونموها.

الرؤية:

مصرف اسلامى الوجة ، سودانى السمات ، يلتزم الجودة والامتيازات فى اعمالة ، اسعادا للعملاء ، ثقة فى الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيمنا لحقوق المساهمين .

الرسالة:

مصرف يزاوج وجهتة الاسلامية وسامتة السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، و بالكفاءة الافضل ، مركزا ماليا مليئا سليما ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصر ة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا ، ملتزما امانة ، مدربا مهارة ، مؤهلا معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجا ، ليسعد المتعاملون و المساهمون و الجتمع [1] .

القيم الـ 10:

- الشرعية.
- الريادة .
- التميز.
- المهنية .
- العمل بروح الفريق .
- التحسين المستمر .

---

(1) WWW.fibsudan.com .

- الشفافية .
- اسعاد المتعاملين .
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع .

أهداف البنك وأغراضه

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

1. القيام بجميع العمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات و المساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمراية والزراعية والتجارية والإجتماعيه في أي إقليم أو منطقة أ مديرية بجمهورية السةدان وخارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل و دفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة و التعامل فى النقدالاجنبى بكل صورة.
4. سحب او استخراج وقبول تظهير وتنفيذ واصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع فى جمهورية السودان او فى الخارج وبوالصص الشحن واى أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأى طريقة فى هذة الأوراق شريطة خلوها من اى محظور شرعى.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التى يقررها البنك .
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد ألامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لاى حكومة او سلطة اخرى أو لاى هيئة عامة أوخاصة .
8. تمثل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة إلاسلامية فى معاملاتة مع هذة المصارف .
9. قبول ألاموال من الأفراد و الاشخاص الاعتبارين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها .
10. القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التى يقوم بها افراد و الاشخاص الاعتبارين .
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التى يطلبها العملاء فى المجال المالى والاقتصادى والقيام باعمال لأمناء الاستثمار .
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية و التجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والافراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الاسلامى وخاصة البنوك الاسلامية.

13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول اموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .
14. الاشتراك بأى وجة من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالا شبيهة باعماله وتعاونه على تحقيق اغراضه فى جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون فى ذلك تعاملا بالربا أو محظورا شرعيا .
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية او تجارية او شركات معاونة لة فى تحقيق أغراضة كشركات تأمين تعاونى او عقارات و خلافها.
16. إمتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها أي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأى طريقة يراها مناسبة .
17. القيام بأى عمل أو اعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها تمكنه من الوصول إلى كل الاغراض المبينة اعلاه أو اى جزء منها أو تزيد بطريقه مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاتها أو موجوداتها أو استثماراته شريطة ان يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعه الاسلامية .
18. يجوز للبنك شراء أو باى وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق واعمال وامتيازات أى فرد أو شركة أوهيئة ان يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة فى إدارة أو التصرف فى مثل هذة الأعمال .
19. القيام بالبحوث و الدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام الاعمال الاتية:

1. أن يكافي أى شخص أو شركة أما نقدا أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئيا) أو بأى طريقة عن أى عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
2. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين و المديرين السابقين أو للاشخاص الذين يعولهم هؤلاء الاشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون اى مدارس أو اى نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر و خلافه.
3. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.
4. أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية.
5. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الإقتصادية والمالية.

النظام الاداري

التزم بنك فيصل الاسلامي السوداني نظام الإداره بالجودة الشاملة برؤيا:(مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاد للعملاء، ثقه في الموردين، تنمية للمجتمع، وتعظيما لحقوق المساهمين) وبرسالة:(مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الإمتياز، وبالكفاءة اللإفضل مركزا ماليا مليئا سليما، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متناهية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا، ملتزما أمانة، مدربا مهارة، مؤهلا معرفة، ويلتزم الشفافية منهجا، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثه تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطا وسرعة .
2. إختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علما ومهارة واستقرارا وولاءً.
3. إستقباط الموارد رأسمال وودائع .
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ،والتقديد في تنفيذ الشرعية .
5. تنفيذ سياسة إتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

ثانياً: التحول التقني الشامل

ظل البنك منذ تأسيسه رائدا للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعه المصرفية وتقنية المعلومات لبناء لنظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السودلاني أول مصرف تحول فعليا إلى بنك إلكتروني مما اتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظرياتها العالمية ومن تلك

التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيدا لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بي فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
2. تم استخدام حدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت(Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.

3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي (Penta Bank) لكل الفروع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونيا وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
4. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التى يتم بالفروع المربوطة إلكترونيا والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.
5. تم إدخال نظام VBS أو نظام مابين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونيا دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.
6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني .
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والى تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات.

ثانياً : بنك المزارع التجاري [1]

تأسس مصرف المزارع التجاري في عام 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان .

يسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤيـــة:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين .

([1]) www.fcbsudan.com .

الرســـالة :

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين .

السمة القانونية :

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 260.000.000 سهما .

رأس المال:

رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع 260 مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك 28 فرعاً وعدد العاملين في البنك 893 فرد ، وهو عضو في إتحاد المصارف .

خدمات المصرف

1. خدمة الأثير .
2. خدمة الرسائل القصيرة .
3. الإنترنت بانك .
4. الصراف الآلي .
5. المحفظة الإلكترونية .
6. التسجيل الإلكتروني .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأستاذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (30) إستمارة إستبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد إستجاب (30) فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، من 50 سنة فأكثر).
2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، دبلوم وسيط، ماجستير، دكتوراه).
3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، إقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).
4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، أخرى).
5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير مالي،مدير عام، مدير إداري، محاسب، مراجع داخلي، مراجع خارجي،).
6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، من 20 سنة فأكثر).

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	16	%53.3
من 31- 40 سنة	10	%33.3
من 41- 50 سنة	3	%10
من 50 سنة فأكثر	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

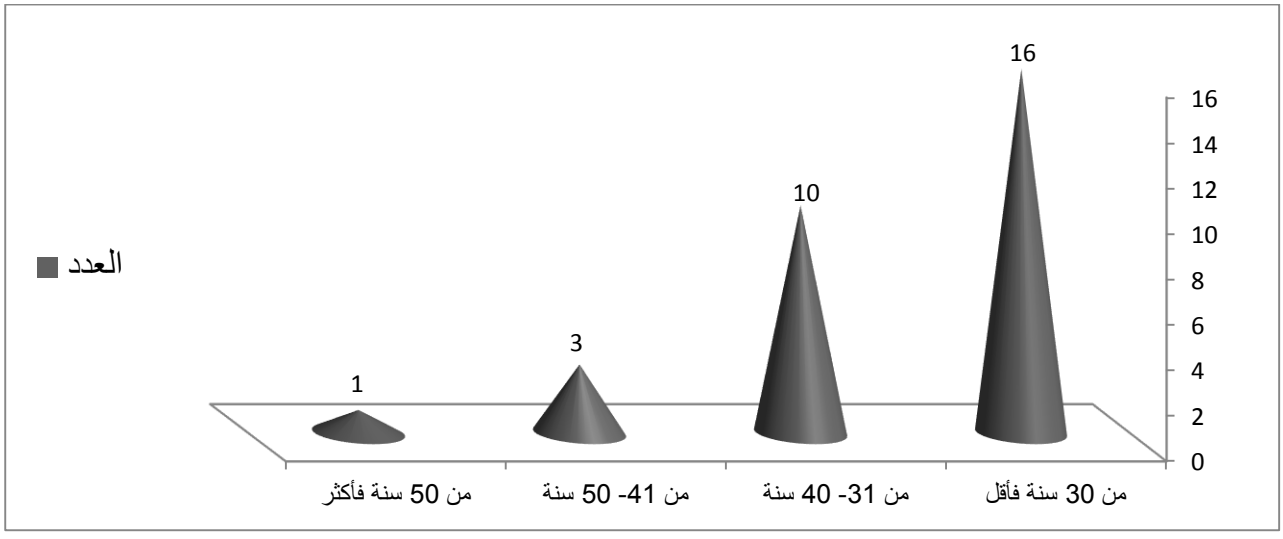

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (31-40) سنة، حيث بلغ عددهم (10) فرداً ويمثلون ما نسبته (33.3%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (50-41) سنة، إذ بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (10%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، إذ بلغ عددهم (16) أفراد وبنسبة (53.3%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية من (50) سنة فأكثر، والبالغ عددهم فرد واحد وبنسبة (3%) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	2	%6.6
بكالريوس	18	%60
دبلوم عالي	1	%3.3
ماجستير	8	%26.6
دكتوراة	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

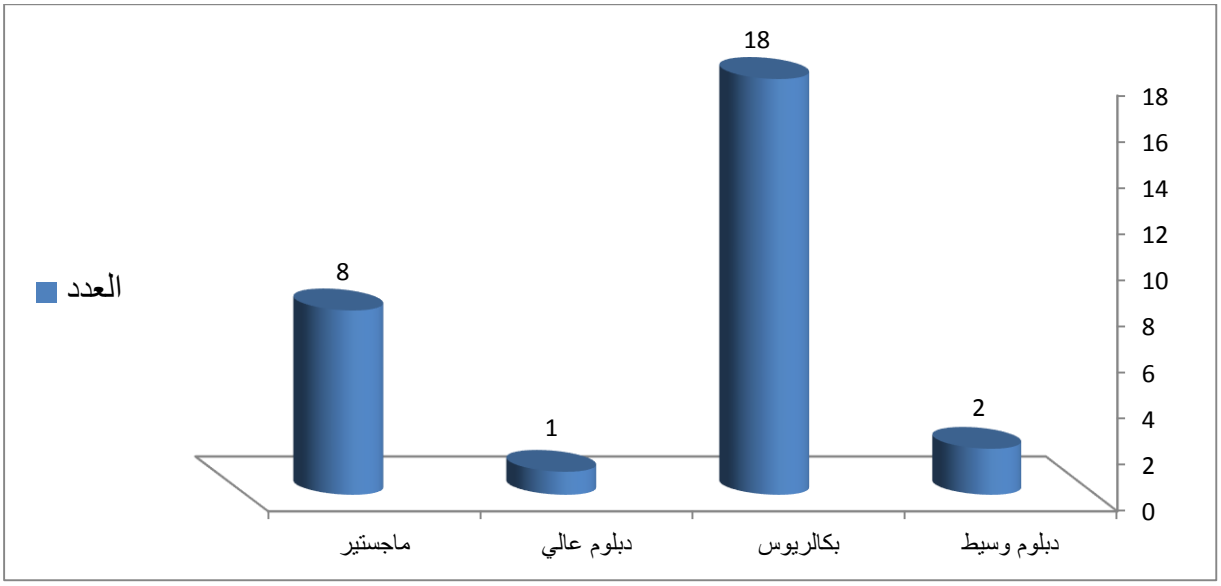

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (18) فرداً وبنسبة (60%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (26.6%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على فرد واحد وبنسبة (3.3%) له دبلوم عالي ، كما تضمنت العينة على فردان وبنسبة (6.6) لهما دبلوم وسيط.

4- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	9	%30
إدارة أعمال	4	%13.3
دراسات مصرفية	6	%20

إقتصاد	8	%26.7
أخرى	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

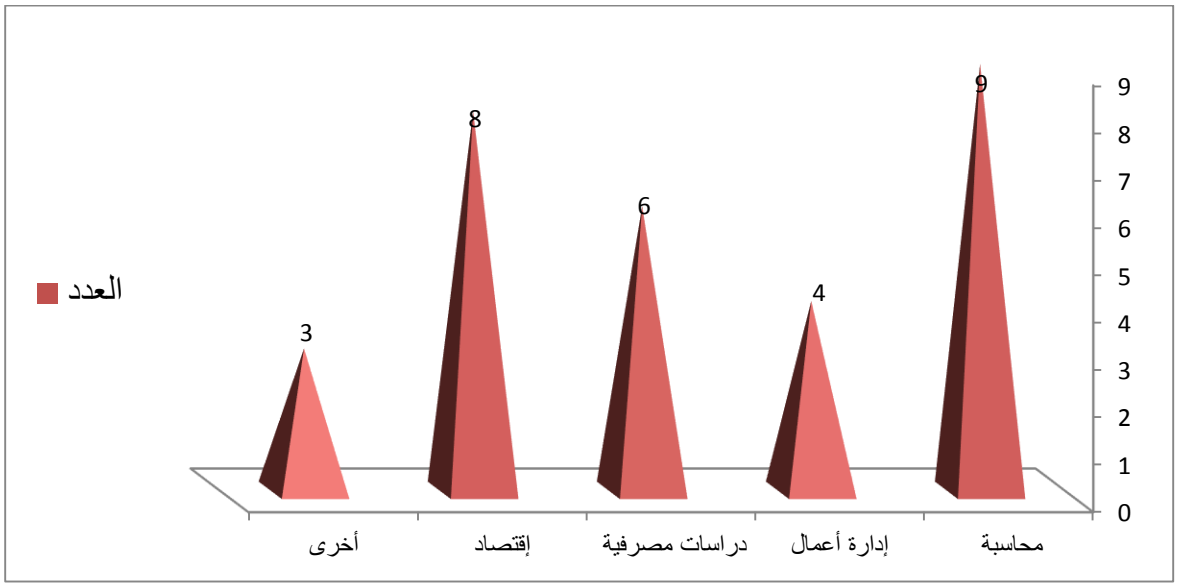

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) فرداً وبنسبة (30%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (8) أفراد وبنسبة (26.6%) من المتخصصين في الإقتصاد، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (20%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (13.3%) من المتخصصين بادارة الأعمال، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (10%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى.

5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة سودانية	2	%6.7
زمالة أمريكية	3	%10
أخرى	16	%53.3
لا يوجد	9	%30
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات مهنية أخرى، حيث بلغ عددهم (16) فرداً وبنسبة (53.3%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (30%) ليس لديهم مؤهل مهني، وتضمنت العينة على فردان وبنسبة (6.7%) لديه المؤهل المهني زمالة سودانية، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (10%) لديه المؤهل المهني زمالة أمريكية.

6- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	2	%6.7
مراجع خارجي	2	%6.6
محاسب	7	%23.3
مراجع داخلي	5	%16.7
أخرى	14	%46.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

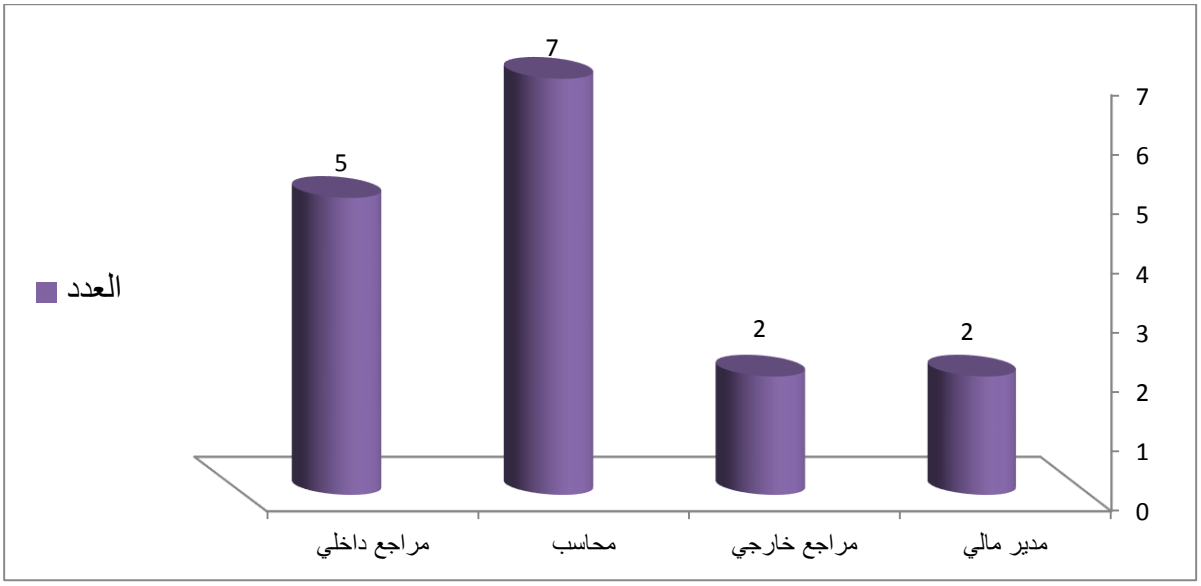

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (14) فرداً وبنسبة (46.7%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة محاسب، حيث بلغ عددهم في العينة (7) أفراد وبنسبة (23.3%)، و(5) مراجعين داخليين بنسبة (16.7%)، ومديرين ماليين بنسبة (6.7%)، ومراجعين خارجيين بنسبة (6.6%).

7- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	14	%46.7
من 6- 10 سنوات	12	%40
من 11- 15 سنة	1	%3.3
من 16- 20 سنة	3	%10

من 20 سنة فأكثر	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

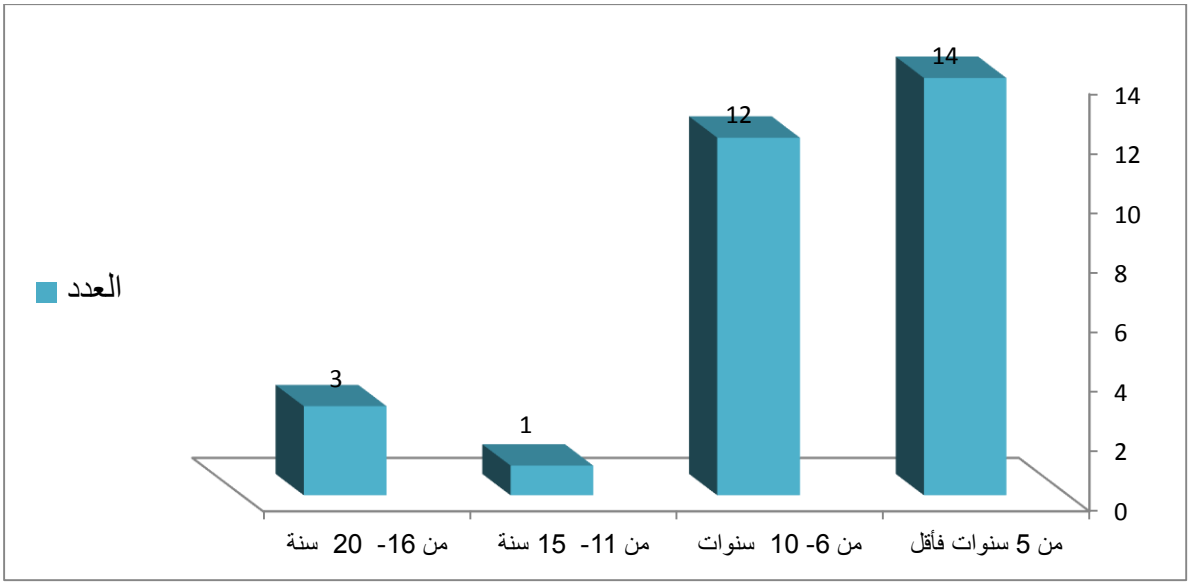

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة أقل من 5سنوات، حيث بلغ عددهم في العينة (14) فرداً وبنسبة (46.7%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (12) فرداً وبنسبة (40%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (10%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (3.3%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4- يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاثة بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق

للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.63	0.79
الثانية	0.88	0.94
الثالثة	0.75	0.86
الاستبيان كاملاً	0.79	0.89

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاثة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون.

5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (30) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- **الفريضة الأولى: " وجود مراجعين داخلين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح"**

العبارة الأولى: وجود المراجعين الداخلين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	13	%43.3
أوافق	17	%56.7

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

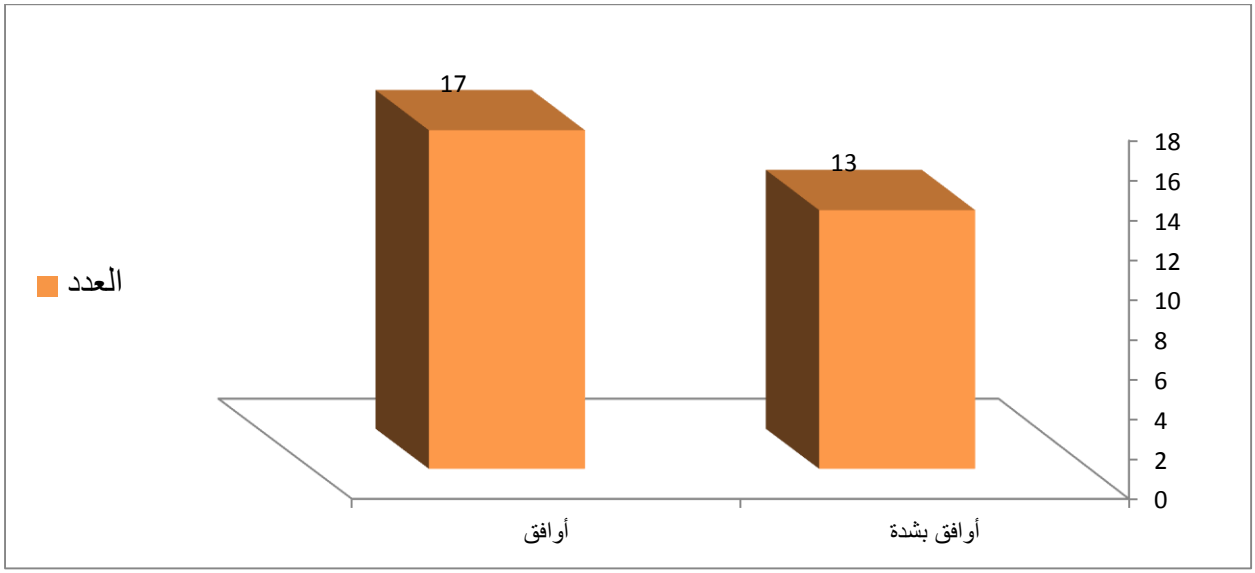

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.7%) وافقوا على وجود المراجعين الداخلين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل ، وكما وافق بشدة (12) فرداً وبنسبة (43.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بصهولة ودقة.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	8	%26.7

أوافق	19	%63.3
محايد	1	%3.3
لا أوافق	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

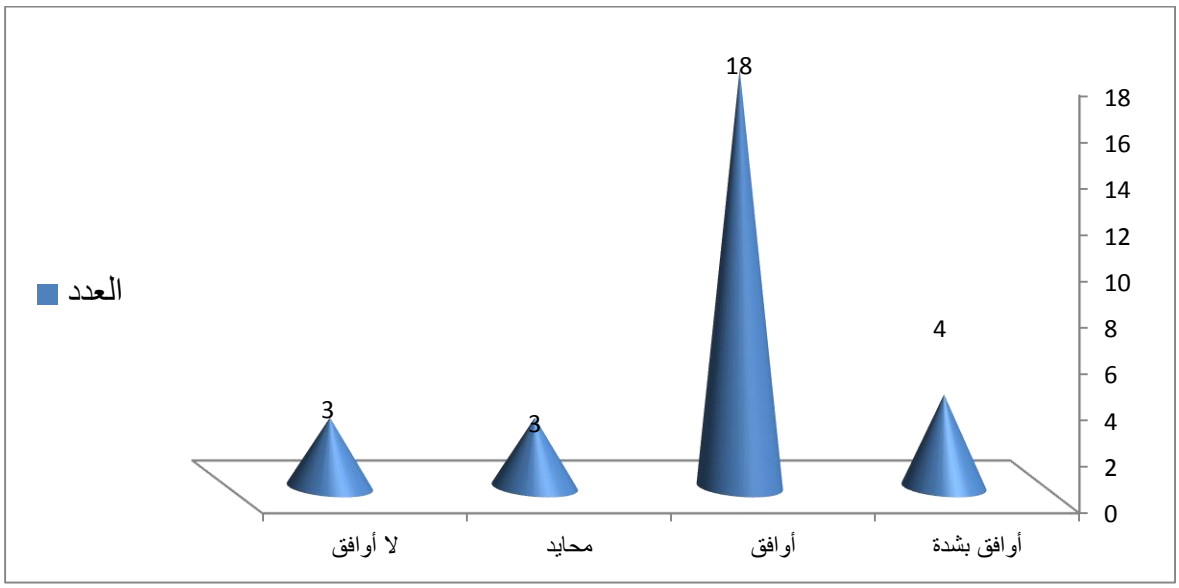

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا على وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بصهولة ودقة ، بينما لم وافق بشدة (8) فرداً وبنسبة (26.7%) على ذلك، وكان هناك فرداً وادا وبنسبة (3.3%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة:يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	%30
أوافق	18	%60
محايد	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

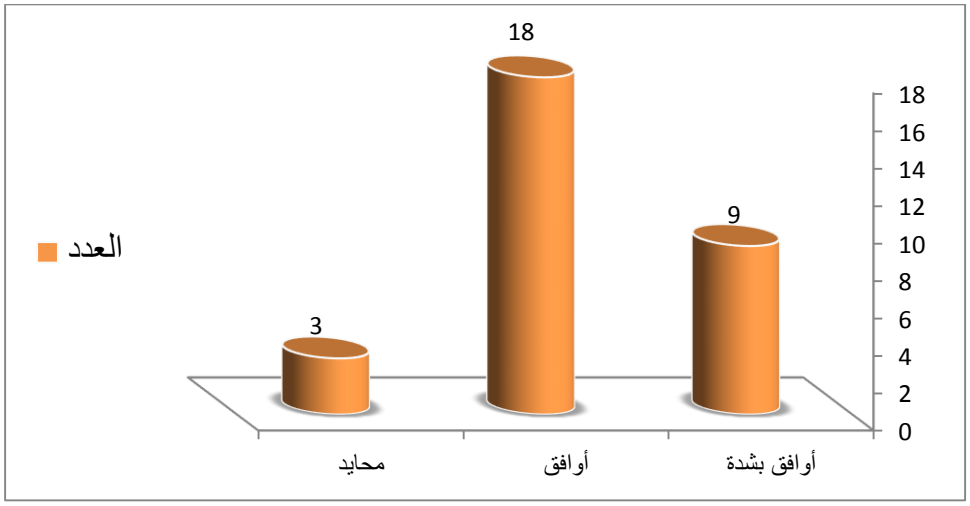

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60%) وافقوا على مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا ، كما وافق بشدة (9) فرداً وبنسبة (30%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	%13.3
أوافق	16	%53.3
محايد	2	%6.6
لا أوافق	5	%16.7
لاأوافق بشدة	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

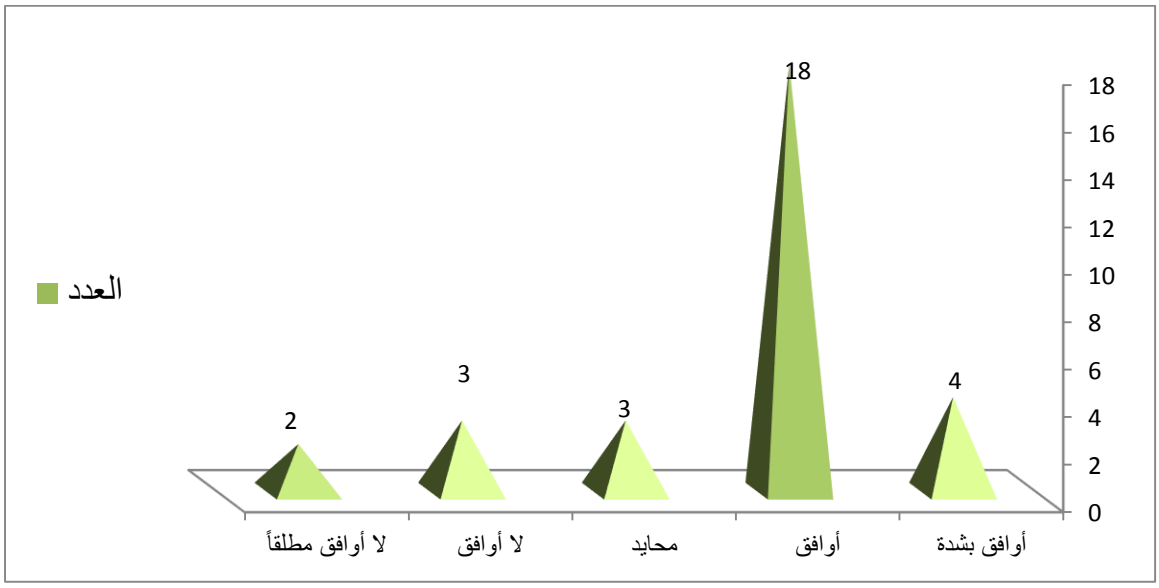

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا على ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح ، كما وافق بشدة (4) أفرد وبنسبة (13.3%) على ذلك، وكان هناك فردان وبنسبة (6.6%) محايدان بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفرد وبنسبة (16.7%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد لم يوافقو مطلقاً على ذلك.

العبارة الخامسة: توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخلين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	% 13.3
أوافق	18	%60
محايد	3	%10
لا أوافق	3	%10
لا أوافق مطلقاً	2	%6.7
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

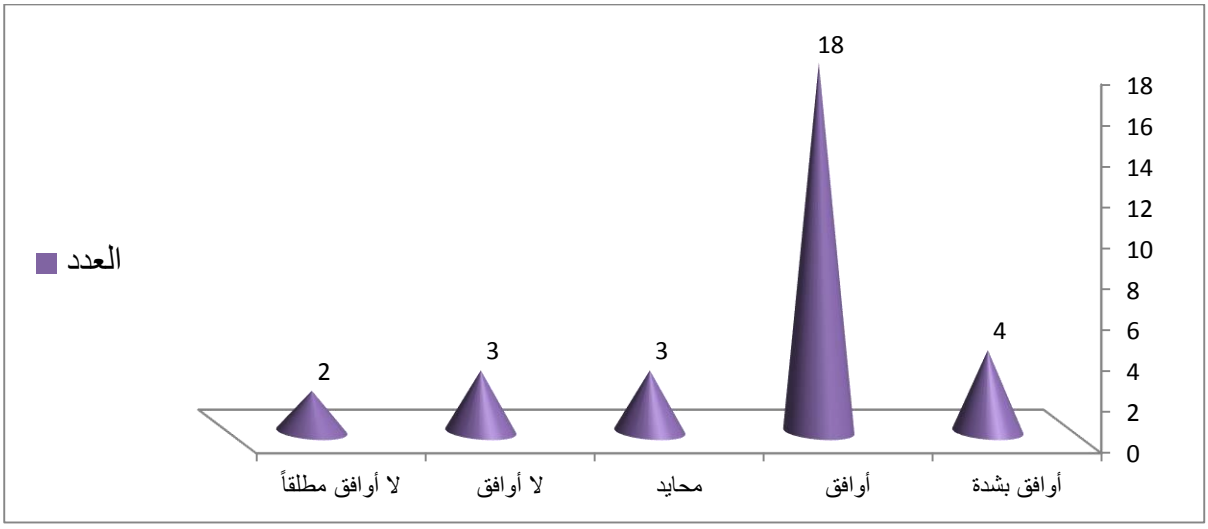

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60%) وافقوا على توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخلين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح ، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (13.3%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (10%) محايدين بخصوص ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (10%) لم يوافقو على ذلك، بينما كان هنالك فردان وبنسبة (6.7%) لم يوافقو بشدة على ذلك.

2- الفريضة الثانية: " وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات.

العبارة الأولى: تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات .

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	13	%43.3
أوافق	17	%56.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

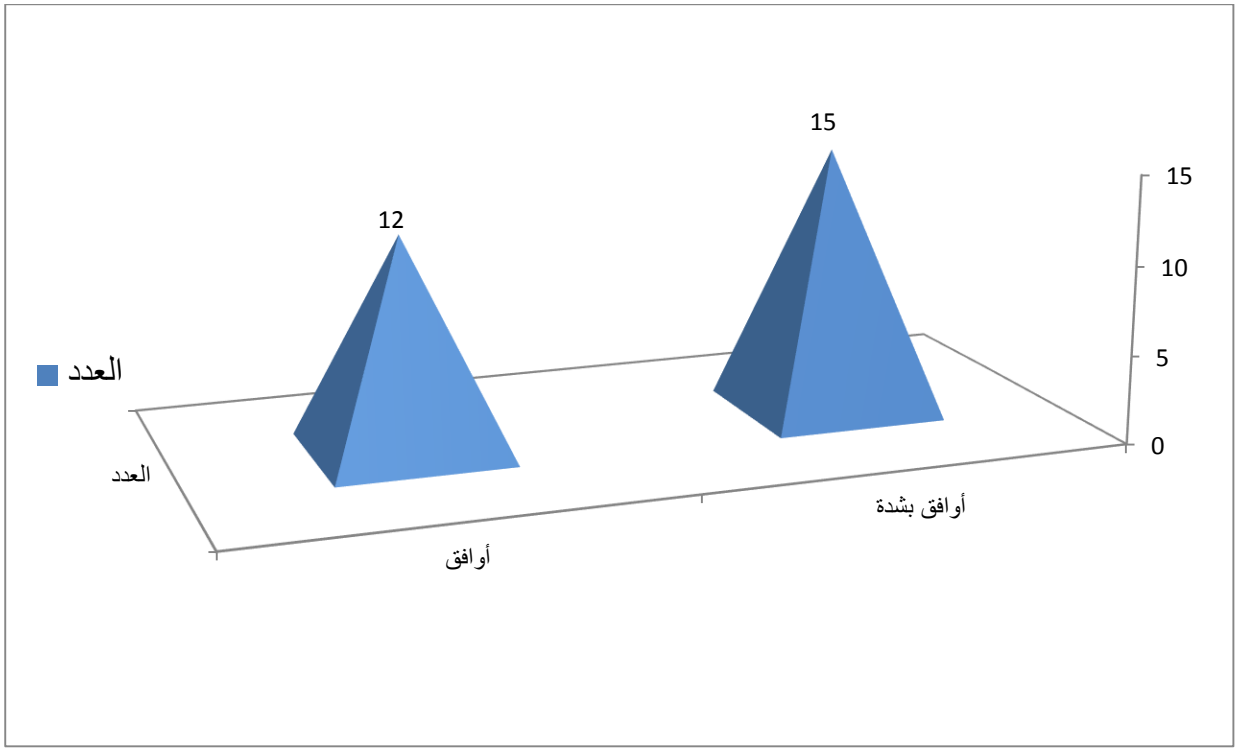

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.7%) وافقوا على المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات ، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (43.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	8	%26.7
أوافق	19	%63.3
محايد	1	%3.3

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

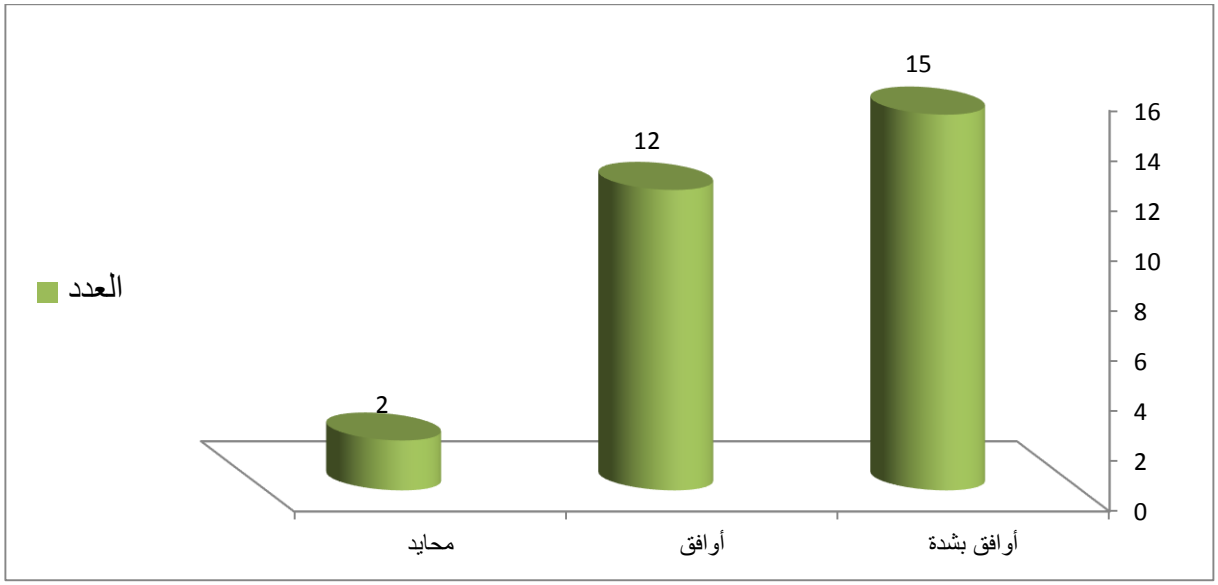

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا على أن عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (26.7%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	%36.8

أوافق	16	%55.3
محايد	2	%7.9
لا أوافق	5	%16.7
لا أوافق بشدة	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

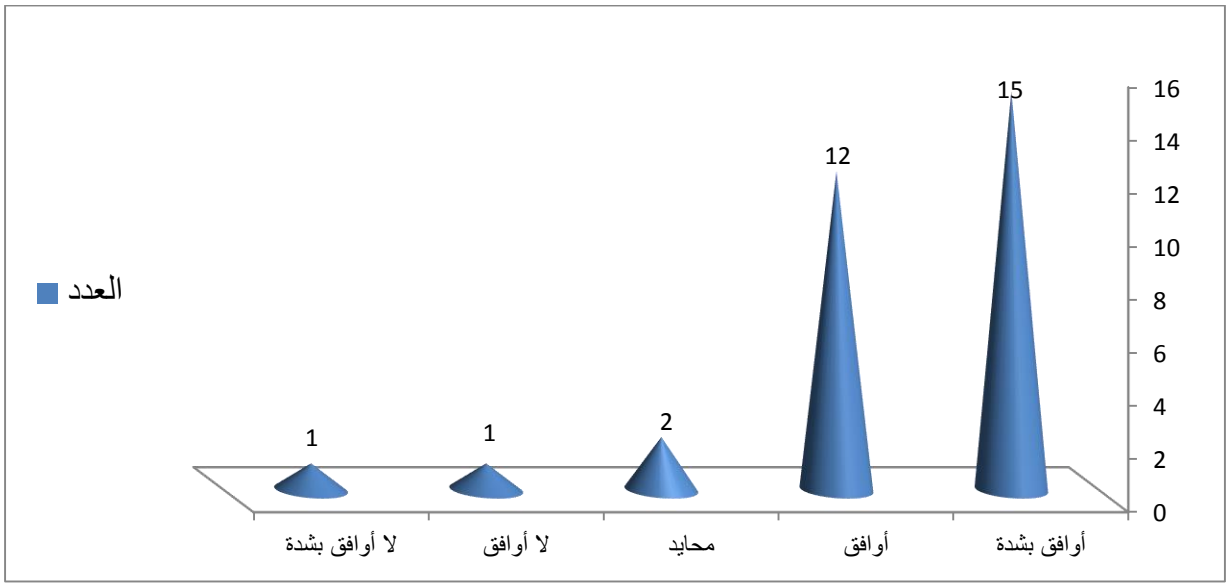

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية ، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (13.3%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (16.7%) لم يوافقو بخصوص ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (10%) لم يوافقو بشدة بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها .

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	% 30
أوافق	19	%63.3
محايد	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

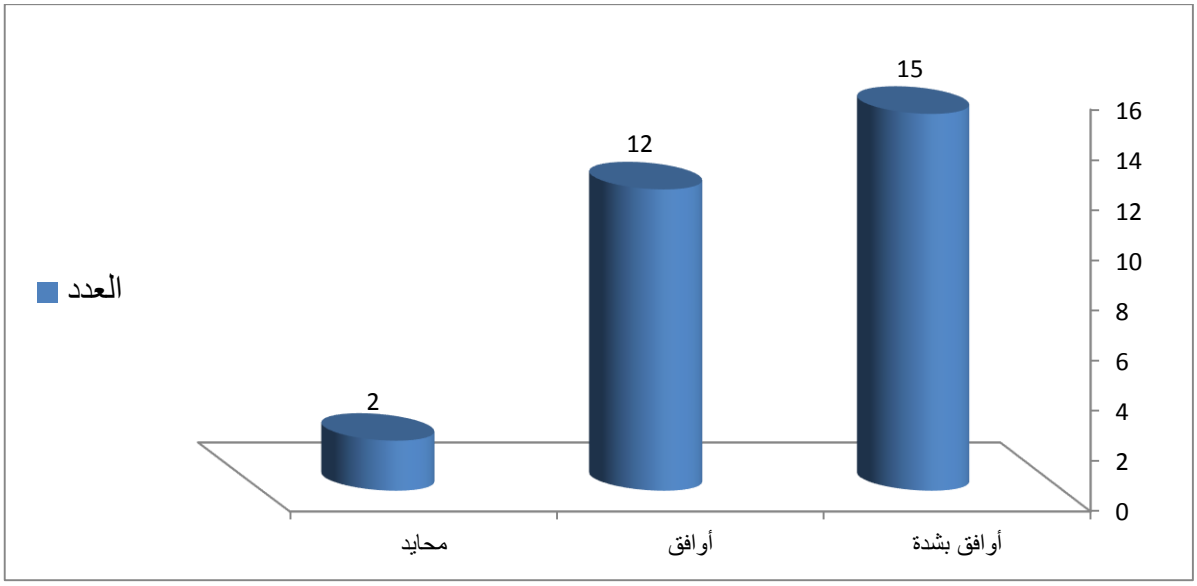

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا على أنه لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها، كما وافق بشدة (9) فرداً وبنسبة (30 %) على ذلك، وكان هناك فردان وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	% 30
أوافق	19	%63.3
محايد	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

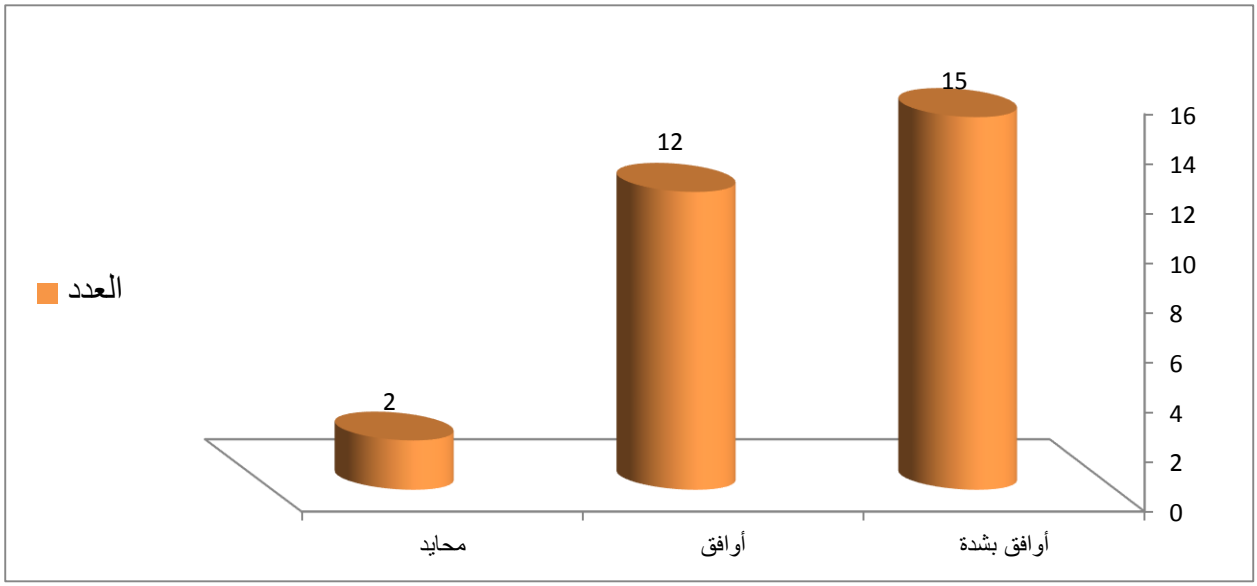

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا على أن المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين، كما وافق بشدة (9) أفراد وبنسبة (30 %)على ذلك، وكان هناك فردان وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

3- الفريضة الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح.

العبارة الأولى: تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	13	%43.3
أوافق	15	% 50
محايد	2	%6.7

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

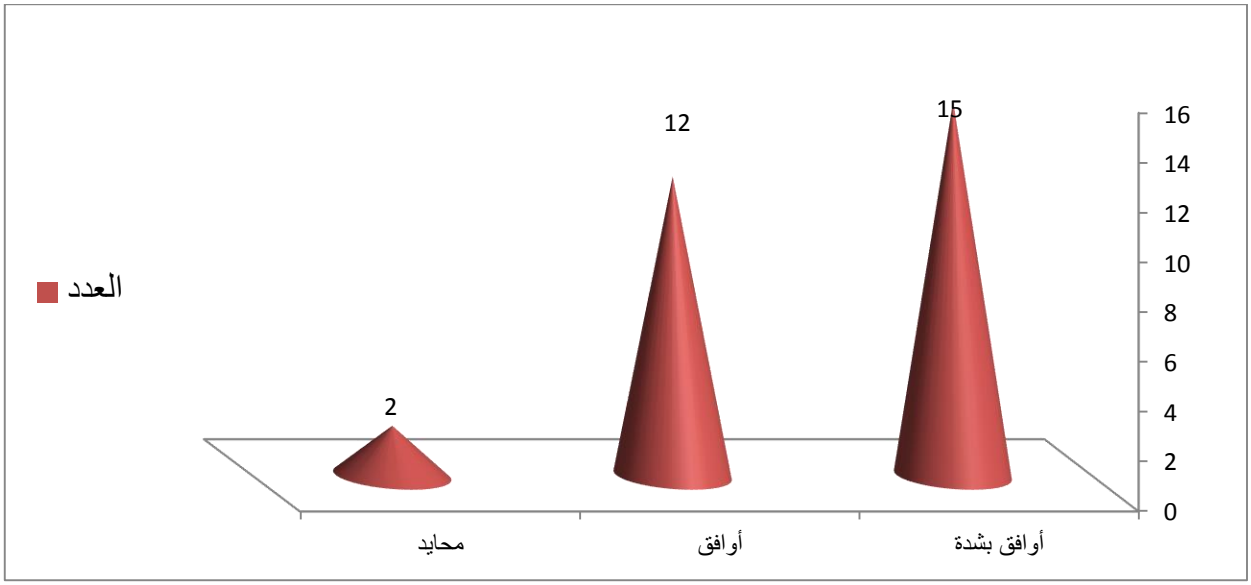

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50%) وافقوا على أن المنشأة تلتزم بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (43.3%) على ذلك، كما كان هنالك (3) أفراد وبنسبة (6.7) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح .

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	17	%56.7

محايد	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

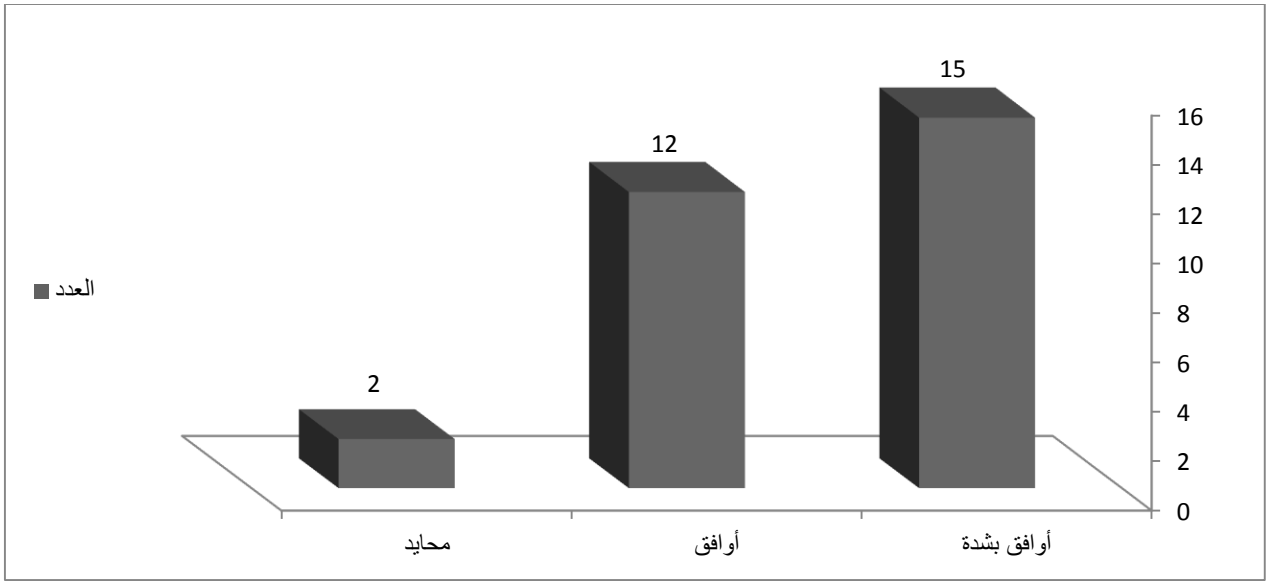

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.7%) وافقوا على أن ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح .

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	%36.8

أوافق	14	%46.7
محايد	7	%23.3
لا أوافق	4	%13.3
لا أوافق بشدة	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

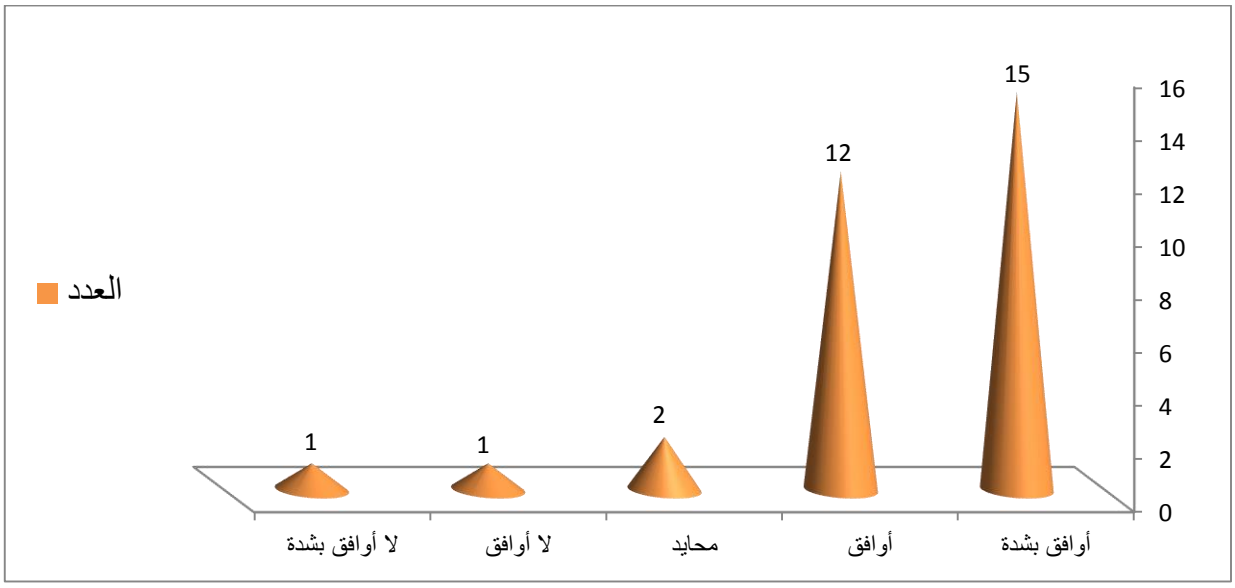

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا على أن تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (13.3%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (23.3%) محايدين بخصوص ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (10%) لم يوافقو بخصوص ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3) لم يوافق بشدة على ذلك.

العبارة الرابعة: الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	% 30
أوافق	16	%53.3
محايد	4	%13.3
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

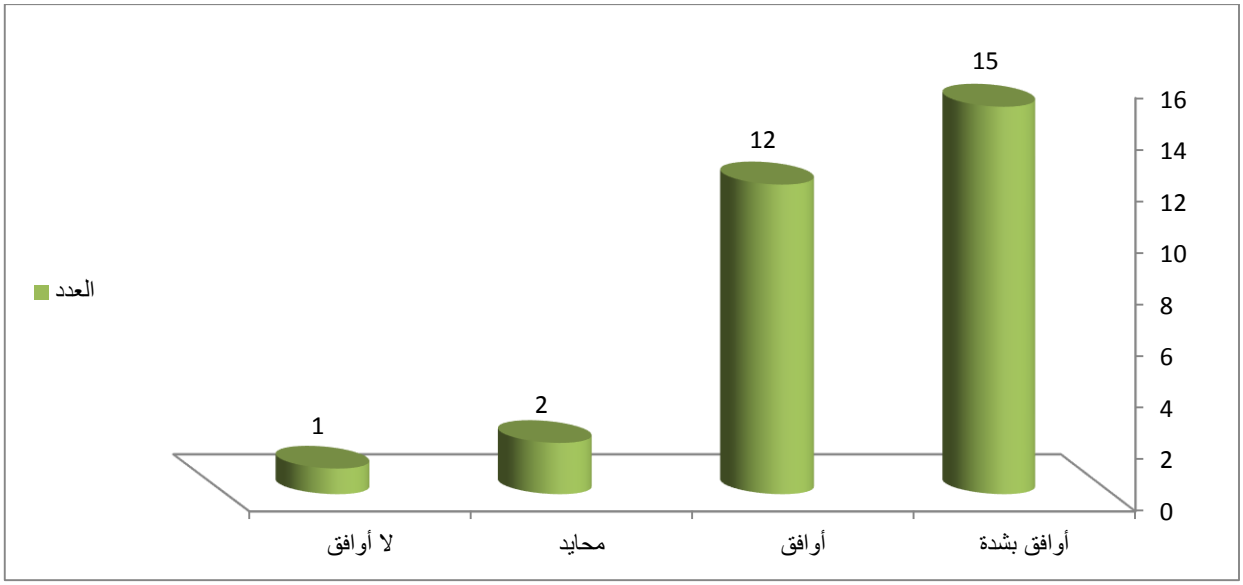

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا على أن الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها، كما وافق بشدة (9) فرداً وبنسبة (30 %) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3) لم يوافق على ذلك.

العبارة الخامسة: تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	% 50
أوافق	12	%40
محايد	2	%6.7
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

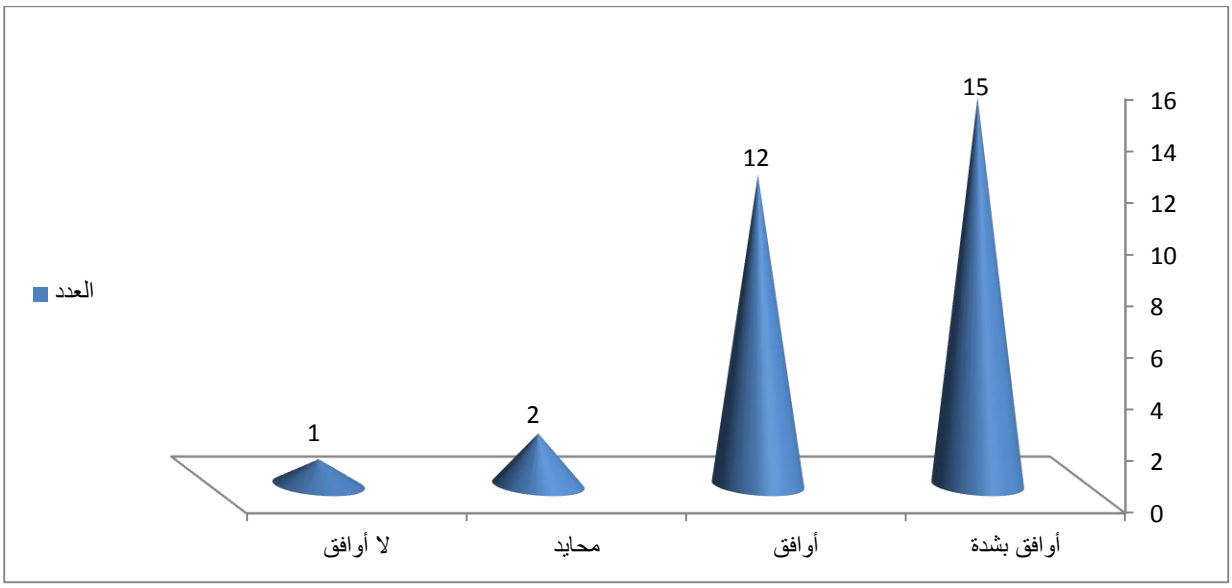

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا بشدة على أن المراجعة الداخلية تساعد على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة، كما وافق (12) فرداً وبنسبة (40 %)على ذلك، وكان هناك فردان وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك، وأن هنالك فرد واحد وبنسبة (3.3) لم يوافق على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور المراجعة الداخلية في الحد من تقليل ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل	4	أوافق

2	وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بسهولة ودقة	3	محايد
3	يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا	4	أوافق
4	ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح	4	أوافق
5	توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بسهولة ودقة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في

الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (13/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل	3	24.95
2	وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بسهولة ودقة	4	13.58
3	يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا	2	14.11
4	ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح	3	40.74
5	توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح	3	13.58
6	يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح	3	20.74

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (24.95) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بسهولة ودقة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (14.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (40.74) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (150) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	45	%31.1
أوافق	74	%49.6
محايد	18	%11.8
لا أوافق	10	%6.6
لا أوافق بشدة	3	%0.9
المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

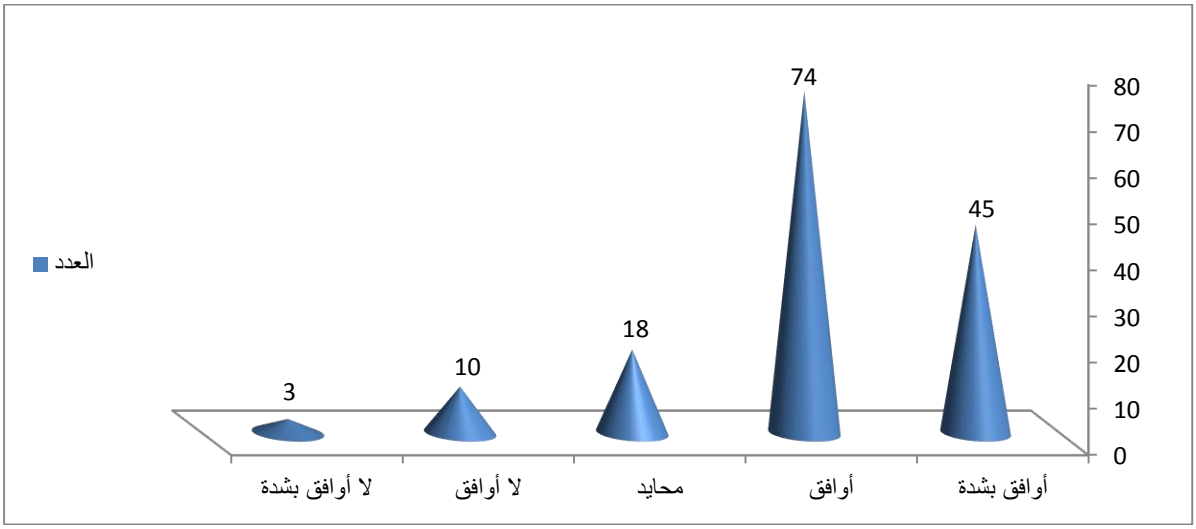

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (74) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(45) إجابة وبنسبة (31.1%) موافقة بشدة، و(18) إجابة وبنسبة (11.8%) محايدة، و(10) إجابة وبنسبة (6.6%) غير موافقة، و(3) إجابات وبنسبة (0.9%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد

الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (183.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح** " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات	4	أوافق
2	عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها	4	أوافق
3	هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية	4	أوافق
4	لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل	4	أوافق

	يقوم بمتابعة تنفيذها		
5	المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (14/2/3) إلى رقم (19/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات	2	17.74
2	عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها	2	13.00
3	هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية	2	13.00
4	لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها	2	11.11
5	المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين	2	13.63

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (17.74) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (13.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن

ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.63) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (150) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	54	%36.0
أوافق	82	%54.8
محايد	13	%8.8
لا أوافق	1	%0.4
المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

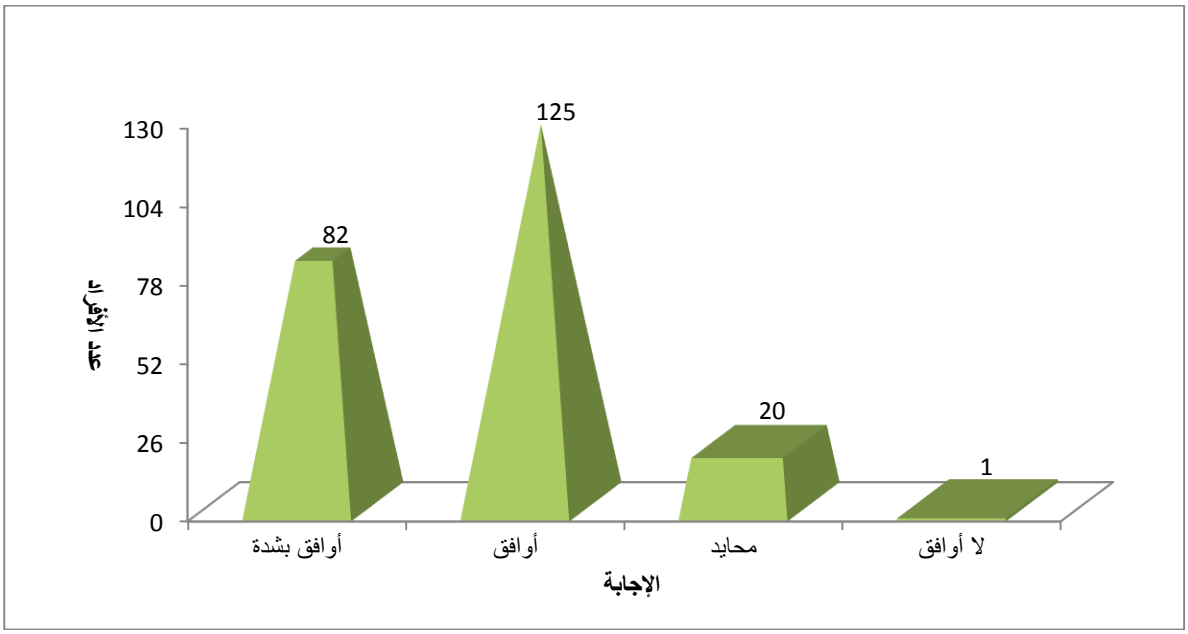

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (125) إجابة وبنسبة (54.8%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(82) إجابة وبنسبة (36.0%) موافقة بشدة، و(20) إجابة وبنسبة (8.8%) محايدة، وإجابة وبنسبة (0.4%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت

قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (171.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات** " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها	4	أوافق
2	ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح	3	محايد
3	تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح	4	أوافق
4	الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في	4	أوافق

	أداء مهماتها		
5	تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (19/2/3) إلى رقم (23/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها	3	24.95
2	ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح	4	13.58
3	تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح	2	14.11
4	الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها	3	40.74
5	تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة	3	13.58

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (24.95) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (14.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (40.74) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (150) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	45	%31.1
أوافق	74	%49.6
محايد	18	%11.8
لا أوافق	10	%6.6
لا أوافق بشدة	3	%0.9

المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

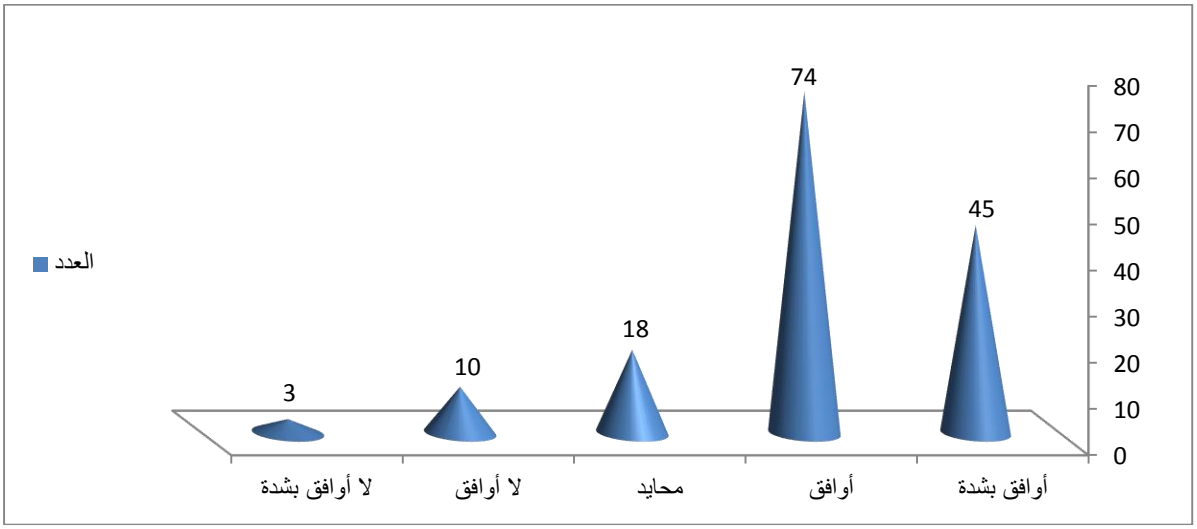

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (74) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(45) إجابة وبنسبة (31.1%) موافقة بشدة، و(18) إجابة وبنسبة (11.8%) محايدة، و(10) إجابة وبنسبة (6.6%) غير موافقة، و(3) إجابات وبنسبة (0.9%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (183.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح** " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاثة بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

جدول رقم (10/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	**وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح**	183.58
2	**وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات**	171.12
3	**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح**	183.58

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

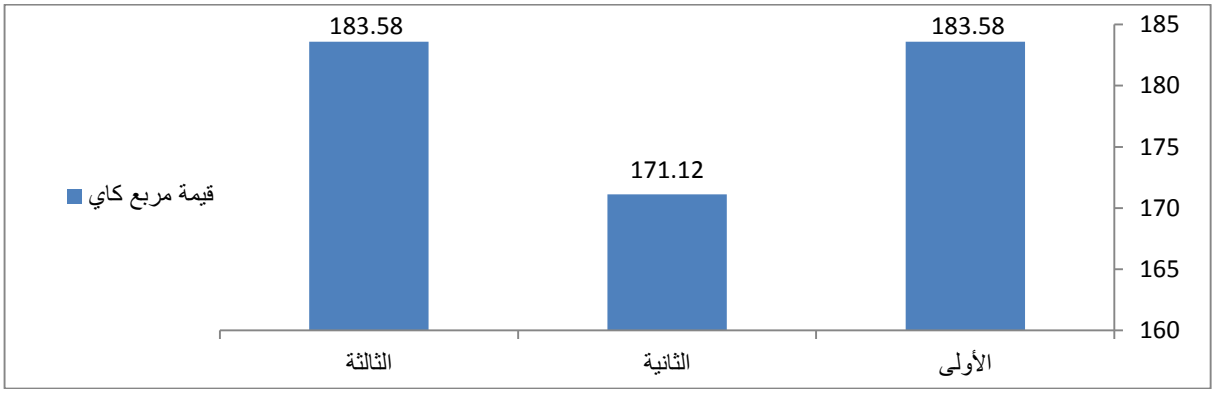

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضيات الدراسة الأولى والثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (183.58)، يليهما تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على قيمة الاختبار لمربع كاي البالغة (171.12).

الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً ، النتائج :

توصل الباحثون إلى النتائج الأتية :

1. يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا.
2. توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.
3. تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات.
4. عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها.
5. لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها.
6. المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين.
7. ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح.
8. الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها.

ثانياً : التوصيات

أوصى الباحثون بالأتي :

1. على مدير الإدارة مناقشة تقرير المراجع قبل رفعه للإدارة العليا.
2. على الإدارة تعين مراجعين داخلين ذات خبرة وكفاءة عالية.
3. عمل مراجعة داخلية بالمؤسسة لضبط سير العمل والرقابة بفعالية.
4. على المراجع الداخلي رفع التقارير ومتابعة تنفيذها.
5. يجب على المراجعين الداخلين العمل في ظل الخطط والبرامج والمعايير المتعارف عليها.
6. عمل مراجعة داخلية قوية وإعطائها بعض السلطات لضبط سير العمل.

قـائمـــة المـــراجـع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة دراسة معاصرة** ، (القاهرة : مطبعة جامعة حلوان ، 1999 م) .
1. ابراهيم رشوان حجازي ، **الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات** ، (القاهرة : دار الثقافة للنشر ، 1997م) .
2. ابراهيم عثمان شاهين ، **التاهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين** ، (الاسكندرية : الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، المؤتمر العلمي الثالث ، 1994م) .
3. احمد نور ، **مراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1984م) .
4. اشيتوى إدريس عبد السلام ، **المراجعة معايير وإجراءات** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1996م).
5. اشيتوى إدريس عبد السلام ، **المراجعة معايير وإجراءات** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1996م).
6. القاضي حسين وآخرون ، **التدقيق الداخلي** ، (دمشق : د . ن ، 2008م) .
7. جعفر عثمان الشريف ، **مراجعة الحسابات** ، (الخرطوم : ب.ن ، 2010) .
8. خالد أمين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، (عمان : دائل وائل للنشر، 1998م) .
9. خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظري** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) .
4. خالد أمين عبد الله : **التدقيق والرقابة في البنوك** ، (عمان : دائل وائل للنشر، 1998م) ، ص 3 .
10. زكريا محمد الصادق إسماعيل ، **مراجع الحسابات** ، (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة طنطا،) 1982 .
11. ستيفن.ا.موسكوف ، مارك سيمكن ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) .
12. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة** ، (القاهرة : الدار الجامعية عين شمس ، 2004م).

13.عبد الفتاح الصحن ، احمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر ، 2002) .
14.عبد الفتاح الصحن ، راشد. ر.أ ، ودرويش ، **أصول المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) .
15.عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان ، **المراجعة مدخل فلسفي وتطبيقي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 1982م) .
16.عبد الفتاح محمد الصحن ، احمد كدر ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، 2003م) .
17.عبد الفتاح محمد الصحن ، كمال فهيم ابوزيد ، **المراجعة علماً وعملاً** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، 1993م) .
18.عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد السيد سرايا ، شحاته السيد ، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) .
19.عصام الدين محمد متولي ، **المراجعة (1)** ، (الخرطوم : دار جامعة السودان المفتوحة ، 2003م) .
20. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) .
21.محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) .
22.محمد السيد الجزار ، **المراقبة الداخلية – دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الانتاجية** ، (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، 1965م) .
23.محمد أمين ، **الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات** ، (د . م ، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية ، 2001م) .
24.محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، (د . م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999م) .
25.محمد رضا محمد عبدالسميع، **أثر ممارسات إدارة الربح على قياس الوعاء الضريبي** ، (الإسكندرية : المؤتمر العلمي السادس تعزيز القدرة التنافسية ، الإستراتيجيات والسياسات والآليات ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005م) .
26.محمد سعيد الشناوي ، **أصول المراجعة** ، (بنها : د.ن ، 1989م) .
27.محمد فرح عبد الحليم ، **المراجعة الداخلية في المصارف السودانية – المؤتمر العربي الاول** ، (القاهرة : د.ن ، 2005م) .

28.محمد محمود خيري يوسف ، **دروس وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1986م) .
29.محمود شوقي عطا الله ، **دراسات وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار النهضة ، 1978م) .
30.مدثر طه أبو الخير ، **إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني على التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية** ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني، 1999م) .
31. منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء– مدخل حوكمة الشركات** ، (دار المعرفة الجامعية: 2009) .
32.وجدي حامد حجازي ، **اصول المراجعة الداخلية** ، (د.م ، دار التعليم الجامعي ، 2010م)

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. أسامة محمد صالح ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام المراجع الداخلية في قطاع المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م) .
2. الحاج آدم أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .
3. جهاد بدر ، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م) .
4. رحاب كمال الزكي ، **دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2004م)
5. رحاب كمال محمود ، **دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية** ، (رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2004م) .
6. زين العابدين عبد الباقي الطيب ، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).

7. ساتي عثمان ساتي ، **أثر نظام المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2007م) .
8. صلاح خضر أحمد ، **دور نظام المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي بالمصارف التجارية في السودان** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .
9. صلاح عبد الله حسن ، **تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2005م) .
10. على محمد يوسف ، **استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي** ، (القاهرة : رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2005م) .
11. عمار أحمد البدوي ، **دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة** ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2001م) .
12. عمار محمد توم ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).
13. عمر مبشر مصطفى ، **إستخدام التحليل المالي في المراجعة على المصارف بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م) .
14. ميادة أبوبكر قسم السيد ، **دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء بالبيوت التجارية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .
15. ناهض محمد نمر ، **إطار مقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية** ، (الخرطرم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2006م) .
16. هادي مسعود معروف ، **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح** ، (القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2010م) .

17. وسن يحي أحمد الساكني ، **إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية** ، (بغداد : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة ، جامعة بغداد ، 2010م).

ثالثاً : المجلات والدوريات

1. إبراهيم محمد علي ، **دقة التبوء الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، 1995م) .
2. أحمد السيد عبدالله ، **أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي على سياسة المحاسبة على المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 1995م) .
3. أحمد رجب عبدالملك ، **جودة تقارير الأعمال السنوية للشركات المسجلة بالبورصة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، العدد الأول ، 2009م) .
4. أحمد هاني بحيري ، **دراسة اختيارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1993م) .
5. أحمد هاني بحيري ، **دراسة تحليلية إخبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1993) .
6. إسماعيل إبراهيم جمعه ، **نظم الحوافز والقوائم المالية – نموذج لتفسير أثر ربط نظم الحوافز بصافي الدخل على عدالة القوائم المالية** ، (القاهرة : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الثاني ، 1989م) .
7. جبريل إبراهيم الدعراوي، محمد نواف عابد ، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، (القدس : مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2009م) .
8. زينات محمد محرم ، **أثر اختيار الطرق المحاسبية على إستقرار الدخل دراسة لتقييم فرض تمهيد الدخل المحاسبي** ، (الإسكندرية : مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، 1989) .

9. سالم سليمان سالمان،**دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة**"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2009م) .
10. سعيد محمد سعيد، "**دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، العدد الرابع،الجزء الثاني، 2011م) .
11. سمير كامل محمد ، **اثر جودة لمراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية** ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية ، المجلد الأربعون ، العدد الأول، 2008) .
12. صفا محمود السيد ، **إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2004م) .
13. صفا محمود السيد،"**إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية**"، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي ، المجلد الثامن عشر، العدد الأول ، يوينو :2004) .
14. على محمد حسن هويدي،"**دراسة إختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية**"، (مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، أغسطس
15. عمر عيسى جهماني ، **سلوك تمهيد الدخل في الأردن – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان** ، (عمان : المجلة العربية للمحاسبة ، مجلس التعاون لدول الخليج ، العدد الأول ، 2001) .
16. فواز سفير القثامي، توفيق بن عبدالمحسن الخيال، " **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية**"، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد السابع والأربعون، العدد الأول، يناير :2010م) .
17. ماهر محمود رسلان ، **العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية** ، (طنطا : مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني ، 1992م) .
18. ماهر مصطفى أحمد ، **العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة هذه القدرة عن طريق تمهيد الأرباح الفعلية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للتجارة ، جامعة الأزهر، العدد الخامس والعشرون ، 2000م) .
19. محمد أحمد إبراهيم خليل،"**مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها**"،(مجلة الدراسات والبحوث التجارية،كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2005م) .

20. محمد الرملي احمد عبد الله ، **اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة سوهاج ، جامعة اسيوط ، المجلد الثامن – العدد الثاني ، 1994م) .
21. محمد الشواربي ، **تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة أساس الاستحقاق المحاسبي** ، (القاهرة : المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1997م) .
22. محمد حسن عبد الجليل صبحي ، **التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية او الاتجاهات الحديثة في المراجعة – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق المجلد الثاني والعشرون. ، العدد الاول ، 2000م).
23. محمد سعيد جنيدي ، **اثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح** ، (القاهرة : المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 2004 م) .
24. محمد عبدالفتاح محمد ، **إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح** ، (القاهرة : مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2007 م) .
25. محمد محمود خيري ، **اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 1981م).
26. وصفي عبدالفتاح حسن، **تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي** ، (القاهرة : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول ، 1997).
27. يسري أمين سامي ، **المراجعة وتعظيم منفعة المعلومات في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، 1990م) .

رابعاً : الكتب الإنجليزية

1. Degeorge et al ,"**Earnings Management to Exceed Thresholds**(Journal of Business,1999,Vol,72).
2. Lawrence J. Abbott, Susan Parker, and Gary F. Peters, " **Earnings Management, Litigate risk, and Asymmetric Audit Fee Responses** ", (Journal of Practice & Theory, Vo.25, No.1,2006) .

3. B abaly on L,, Earning management By firmsapply ing international Financial Reporting Standards ,, (Implications for valuation , unpublished , phd, switzer lang universting , of Fribourg , 2004) .
4. Begley , J. (1990) . **Debt covenants and accounting choice**, Journal of Accounting and Economic,Vol.27 ,No.1,
5. Beidlman , C, R.Income Smoothing ; (The Role of Management , **The Accounting Review** , 1973) .
6. Beneish, M.,"**Earnings Management:A perspective**", (Journal Managerial Finance ,Vol,27.No.122,2001)
7. HAMINI ALLAL: **le control interne**, (O.P.U.Alger، 1993) .
8. Ivy Mdemer , **Best practicesin Internal Audit – Business finance** ,(formerly controller magazine) , November 1999) .
9. Lionel Collins, Gérard Vallin, **Audit et Contrôle Interne** .
10. MorbimarA.Dittenhofer , **InternalAuditiry past , present** , (the Internal Auditor , June , 1994) .
11. Pourciau ,S. ,"**Earning Management and non Routine Executive Changes** ", (Journal of Accounting and Economies ,Vol.16 , 1993) .
12. Schipper.K,"**Commentar on Earnings Management** (",Accounting Horizon, 1989. Vol,13,No,4,).

خامساً : المواقع الإلكترونية

1. www.fcbsudan.com .
2. WWW.fibsudan.com .

الـمـــــلاحـــــق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكمولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم (الإسم إختياري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ، بعنوان : **دور المراجعة الداخلية في الحد من تقليل ممارسات إدارة الأرباح** ، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء أرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات تستخدم لأغراض البحث فقط .

ولكم جزيل الشكر ،،،

الباحثون :
سهى أحمد علي عالم .
تنزيل علي محمد إبراهيم .
إسراء إبراهيم محمد الحسن .
ريان عبد الحليم منصور محمد .
إسلام عبد القادر عوض الكريم صديق .

القسم الأول

البيانات الشخصية :

ضع علامة (√) أمام ما يلائمك :

1. العمر :

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2. المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط ☐ بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى ☐

3. التخصص العلمي :

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

4. المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

5. المركز الوظيفي :

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى ☐

6. سنوات الخبرة :

5 سنة فأقل ☐ من 6 – 10 سنة ☐ من 11 – 15 سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني : عبارات الإستبانة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى : وجود مراجعين داخليين لديهم الخبرة والمعرفة المحاسبية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل .					
2. وجود مراجعة داخلية جيدة تساعد إدارة الأرباح في أداء عملها بسهولة ودقة .					
3. يستحسن مناقشة تقرير المراجع الداخلي من قبل مدير الإدارة قبل رفعه للإدارة العليا .					
4. ضعف المراجعة الداخلية لايؤثر في ممارسات إدارة الأرباح .					
5. توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المراجعين الداخليين يقلل من ممارسات إدارة الأرباح .					

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء العمل بالمؤسسات.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في ضبط سير العمل بالمؤسسات .					
2. عملية المراجعة بشكل مستمر تساهم في معالجة الأخطاء في حينها .					
3. هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية .					
4. لايقتصر دور المراجع الداخلي على رفع التقارير والملاحظات بل يقوم بمتابعة تنفيذها .					
5. المراجعون الداخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات المراجعة الداخلية والمعايير واللوائح والقوانين .					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تلتزم المنشأة بالمراجعة الداخلية وتضع لها إدارة قائمة بذاتها .					
2. ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل الأرباح .					
3. تقدم المراجعة الداخلية تقارير لاتفيد إدارة الأرباح .					
4. الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يساعد إدارة الأرباح في أداء مهماتها .					
5. تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق أعلى معدلات الأرباح إذا كانت تدار بصورة جيدة .					